

قاسيون

ياعمال العالم، وياأيّتها الشعوب المضطّهدّة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلاكس (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية



الليبراليون الجدد..

والتكفيرون الجدد !

الفوضى الخلاقة، كانت حسب الذين صمموها، ضربة استباقية للأزمة الاقتصادية العميقة التي تهر النظام الرأسمالي العالمي من أساسه، هدفها خلق تلك الظروف الضرورية والمساعدة للخروج من الأزمة المتوقعة إن حدثت، وقد حدثت..

ولهذه الفوضى أدواتها وآلياتها التي تمهد الأجواء لها، وتجعلها سلاحاً لمحاولة الخروج من الأزمة المستعصية:

● فالليبرالية الجديدة كانت تهدف، كشكل لإدارة اقتصادات الدول التي يفرض عليها هذا النهج، إلى الأمور التالية:

- إضعاف تأثير الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إلى الحد الأقصى بحجج مختلفة، بحيث يؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى إضعاف تماسك المجتمع وخلخلته ورفع درجة التوتر فيه إلى حد الانفجار. أي أن إضعاف دور الدولة كان يهدف للوصول إلى حد معين من العفوية في التطور، التي تقضي إلى حد أدنى على الأقل، من الفوضى..

- توسيع دائرة الفقر والبطالة في المجتمع عبر السياسات الاقتصادية المتبعة التي ترفع شعارات حرية السوق وفتح الأسواق للرسميل المختلفة، والتي تؤدي أخيراً إلى زيادة أعداد المهمشين الذين تغلق في وجوههم جميع أبواب الأرض..

- تصنيع درجة عالية من تركز الثروة في أيدي قلة، تجعلهم مصالحهم يرتبطون مع هذا الخارج الذي صنعهم بسياسته، ولكن الأهم هو خلق نمط من الاستهلاك الترفي الذي يستفز الأكثرية الساحقة من الناس الذين تكون أمواج الفقر والبطالة قد بدأت بطحنهم..

● هذا من جهة، ولكن من جهة أخرى يقوم صانعو الفوضى الخلاقة لتفعيل فوضاهم، بتكوين كل الظروف المؤاتية لتقوية التيارات الدينية الأصولية التكفيرية، كيف؟

- يشكل المهمشون الذين تكونهم دائرة الفقر والبطالة المتسعة قاعدة موضوعية لهذه التيارات التي تفتح لهم أبواب السماء بعد أن أغلقت أمامهم جميع أبواب الأرض..

- تقوم التعبئة الإعلامية الهائلة عبر الأقنية الفضائية المختلفة، وكذلك عبر مواقع الإنترنت، بخلق الأجواء الملائمة لدفع المزيد من الأفواج إلى أحضان التكفيريين الجدد عبر التركيز على الخلافات المذهبية والطائفية..

- وأخيراً يكفي توجيه بعض الأموال المتمركزة بأيدي بعض المليارديرية العرب الذين يأترون بأوامر الـ «CIA»، أو التحكم بها عبر بعض الدول النفطية باتجاه تمويل بعض المجموعات التكفيرية (كما بيّنت أحداث نهر البارد في لبنان)، لتحويل هذه التيارات إلى قوى منظمة تُدار بهذا الشكل أو ذاك في خدمة مخطط الفوضى الخلاقة.

إذا، من خلق أرضية موضوعية بشكل مقصود، إلى تعبئة إعلامية تقوم بشكل منظم بالتأطير الفكري، إلى تمويل ينظم قوى على الأرض.. ولكن السؤال الكبير والخطير هو: ما العلاقة بين الليبرالية الجديدة والتكفيريين الجدد؟

كان يمكن أن نكتفي بالقول إن الأمر هو مجرد مصادفة لتيارين خدما موضوعياً مخططات الفوضى في منطقتنا الواسعة، والأمر هكذا، لو لم يكن «المعلم» واحداً في الحالتين..

فالليبرالية الجديدة، مركزها النظري والعملي هو الإمبريالية، وطليعتها الأمريكية، التي سوّقت عبر أدواتها ووسائل إعلامها لهذه النظرية المتهالكة تحت ضربات الأزمة الرأسمالية العظمى.

أما التكفيريون الجدد، فكل الوقائع، وخاصة بعد ١١ أيلول ٢٠٠١ تشير إلى ارتباط أوساط هامة في قياداتهم، عبر حلقات وصل معقدة، بالمركز نفسه الذي يدير التيار الأول..

إذا، التياران يتطلبان بعضهما بعضاً، وإضعاف أحدهما هو إضعاف للآخر، وتقوية أحدهما هو تقوية للآخر.. ما يعني أن زوال أحدهما يعني زوال الآخر..

الليبرالية الجديدة سقطت عالمياً، وسقطت تاريخياً، ويجب أن تسقط في منطقتنا وفي بلادنا.. وفي سقوطها ضمان لسقوط التيار الآخر التكفيري الجديد الذي بزوال الليبرالية الجديدة وسياساتها، تزول قاعدته الاجتماعية وأدوات تعبئته ومصادره المالية.. وفي ذلك ضمانة لكرامة الوطن والمواطن..

الدم السوري يسيل على مذبح العدوانية الأمريكية..!

لن ننسى..



غداة عدوان البوكمال

واشنطن تبدأ «حرب الملفات»..

◀ قاسيون

في توقيت لافلت للغاية، وبالتوازي مع تشكل معالم رأي عام دولي بالإجماع تقريباً يدين، ولو لفظاً، الغارة الإجرامية الأمريكية على البوكمال في سورية، خرجت مصادر دبلوماسية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، اشترطت عدم نشر اسمها (١)، لتقول لوكالة اسوشيتد برس إن الوكالة الذرية توصلت لـ «مبررات» مواصلة التحري عن حقيقة الموقع السوري الذي قصفته طائرات إسرائيلية في دير الزور قبل نحو سنة بذريعة «الاشتباه بأنه مفاعل نووي سري تم تشييده بمساعدة كوريا الديمقراطية»..

وأوضحت «أسوشيتد برس» أن الوكالة أنجزت تقييم عينات الهواء والتربة التي أخذتها من الموقع وتوصلت إلى ضرورة المضي قدماً في التحقيق، علماً بأن السفير السوري لدى الوكالة الدولية أكد أنه لا يعلم شيئاً عما إذا كان هذا التقييم قد أنجز فعلاً أم لا، مشيراً إلى أن سورية تنتظر النتائج النهائية لفحص العينات البيئية قبل البت بالسماح لمفتشي الوكالة بزيارة الموقع المستهدف مرة أخرى.

وبينما كان الأمين العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي أكد في أيلول الماضي بأن النتائج الأولية للعينات البيئية لم تجد حتى الآن أي مؤشر على وجود مواد نووية من أي نوع في الموقع السوري، فقد بات من الواضح أن واشنطن ستعمل على «فتح كل الملفات» في صراعها مع سورية وكل شعوب المنطقة، بما في ذلك العمل العدواني ذاته على البوكمال والذي يبتغي فيما يبتغيه محاولة الضغط على الشعب العراقي وتطويعه، عبر الاستعانة بحكومته العميلة ذاتها، للقبول بما يسمى «اتفاقية وضع القوات - سوفاء» من خلال الآلة الإعلامية الأمريكية الضخمة التي ستطبل، كمن «كذب الكذبة وصدقها» لـ «النجاح الأمريكي» في «تصفية أحد مهربي عناصر القاعدة للعراق»، ولتخرج حكومة المالكي في سياق منطق قلب المفاهيم والحقائق حول هوية الأعداء والأصدقاء الفعلين لتقول للشارع العراقي الرافض للاتفاقية المذكورة: «انظروا كيف يمكننا لوحدنا مواجهة التهديد السوري بدون الغطاء العسكري الأمريكي وفضائل الاتفاقيات الأمنية معه؟!!»

برسم محافظ حماه..

دائرة الفساد تطال الجمعيات الفلاحية..5

في ظل الصمت والتجاهل:

سكان قرية «الفجر» يرفضون التقسيم..8



تنعى اللجنة الوطنية لوحدة الشيعيين السوريين الرفيق عدنان درويش (أبو فهد) عضو هيئة رئاسة مجلس اللجنة الذي وافته المنية صبيحة يوم الاثنين ٢٧/١٠/٢٠٠٨، بعد صراع طويل مع مرض عضال، عن عمر يناهز الثامنة والستين عاماً..

ولد الرفيق الراحل (أبو فهد) في قرية (جسرين) في غوطة دمشق عام ١٩٤٠ لعائلة فلاحية، واضطرته ظروفه لقطع تعليمه والعمل منذ نعومة أظفاره في مهنة الخياطة، فبرع في مهنته، الأمر الذي أهله ليصبح رئيساً للجمعية الحرفية للخياطة في وقت مبكر.. انضم إلى صفوف الحزب الشيعي السوري في مطلع الستينات من القرن الماضي، وعرف عنه التقاني والإخلاص في نضاله الوطني والطبقي، انتخب عام ١٩٩١ عضواً في مجلس محافظة ريف دمشق عن الغوطة الشرقية، وأعيد انتخابه لأربع دورات متتالية ممثلاً للحزب الشيعي السوري، كما نجح في نيل عضوية المجلس لدورة خامسة مرشحاً للجنة الوطنية لوحدة الشيعيين السوريين في الانتخابات الأخيرة التي جرت العام الماضي، وقد نشرت قاسيون العديد من مداخلاته الهامة في مجلس المحافظة وفي اتحاد الحرفيين.

انضم الرفيق الراحل إلى اللجنة الوطنية لوحدة الشيعيين السوريين بعيد توقيع ميثاق شرف الشيعيين في ٢٨/١٠/٢٠٠٨ تشييع جثمان الرفيق عدنان درويش (أبو فهد) بموكب مهيب من داره في قلب العاصمة دمشق إلى مثواه الأخير في مسقط رأسه جسرين في غوطة دمشق. التشييع تم بمشاركة عدد كبير من رفاقه وأصدقائه وعائلته وأبناء قريته، وبحضور وفد كبير من اللجنة الوطنية لوحدة الشيعيين السوريين، ولجنة محافظة ريف دمشق للجنة الوطنية لوحدة الشيعيين السوريين، ووفد من قيادة الحزب الشيعي السوري (النور)، وعدد من أعضاء مجلس محافظة ريف دمشق، وممثلي عدد من المنظمات الشعبية في مقدمتهم عدد كبير من أعضاء وقيادة الجمعية الحرفية للخياطة بدمشق وريفها..

للراحل الكبير عدنان درويش (أبو فهد) الخلود، ولأهله، ولجميع رفاقه وأصدقائه ومحبيه الصبر

والسلوان والعمر المديد..

الاجتماع العاشر لمجلس اتحاد عمال دمشق:

مطالب متعددة... وأسئلة دون أجوبة!!



هناك أماناء مستودعات لديهم نقص يبلغ ملايين الليرات السورية ومع ذلك لا يصرفون من الخدمة!!

● النقابية ميادة الحليبي عضو مجلس اتحاد عمال دمشق:

لم نستلم أجورنا منذ ثلاثة أشهر؟!

أكدت النقابية ميادة الحليبي على أن العمال لا يستلمون أجورهم بانتظام، وهناك شركات لم تدفع أجور العمال منذ ثلاثة أشهر كشركة المشاريع المائية. وأشارت إلى أن العديد من مدراء فروع الشركات يقومون بتسريح العمال بدعوى تخفيض النفقات، حيث سرح إلى الآن ١٨٠ عاملاً.

● النقابية إنعام المصري عضو المكتب التنفيذي في اتحاد عمال دمشق:

من أجل إعادة التأمينات

لا بد من رفع دعوى ضد الحكومة؟

أكدت النقابية إنعام المصري على ضرورة أن يبادر الاتحاد العام لنقابات العمال باستعادة أموال التأمينات الاجتماعية التي صادرتها الحكومة، والبالغة ١٤٠/ مليار ل.س/، وذلك برفع دعوى قضائية على الحكومة من أجل استعادة تلك الأموال، ومن ثم استثمارها بما يحقق مصالح أصحابها، حيث يمكن استثمار هذه الأموال لتشغيل بعض الشركات المتوقفة والتي تحتاج إلى مبالغ متواضعة لتأمين مواد أولية تمكنها من الإفلاع ثانياً.

تحدثت أيضاً عن توصيات صندوق النقد الدولي بتخفيض الاشتراكات التأمينية للعمال، وبيّنت خطورة هذه التوصيات على مصالح العمال وحقوقهم.

في نهاية الاجتماع قام رئيس الاتحاد بالتعقيب على ما طرح من مداخلات، وقدم عرضاً لواقع الأزمة الاقتصادية العالمية لينتهي بذلك الاجتماع العاشر لمجلس اتحاد عمال دمشق ■ ■

عقد اتحاد عمال دمشق اجتماع مجلسه العاشر بتاريخ ٢٦/١٠/٢٠٠٨، بحضور أعضاء المكتب التنفيذي، وقد جرى الاجتماع على النسق الاعتيادي، حيث تعددت فيه مداخلات النقابيين الذين طرحوا العديد من القضايا والمطالب العمالية الملحة.

رئيس اتحاد عمال دمشق: الحكومة بدأت بتغيير بعض مواقفها السلبية

ابتدأ الاجتماع بكلمة رئيس الاتحاد الذي أشار إلى تجاوب الحكومة مع بعض المطالب التي طرحتها النقابات، ومنها تثبيت العمال المؤقتين، حيث أصدرت الحكومة تعميماً بينت فيه آلية تثبيت العمال، مما يعد مؤشراً جيداً لتغيير موقف الحكومة، فبعد التصريحات الأخيرة لرئيس مجلس الوزراء، ولآتاه الشهيرة ضد تثبيت العمال، أصبح الآن موافقاً على التثبيت ضمن شروط معينة.

وأكد رئيس الاتحاد على متابعة النقابات لعمليات التثبيت، حيث قامت بإجراء إحصاء بعدد العمال المثبتين.

وحول الوجبة الوقائية ورفع سعرها من ١٦ إلى ٢٠ ل.س، أشار إلى أن هذه الزيادة غير كافية بسبب ارتفاع أسعار المواد المكونة لهذه الوجبة. وتابع رئيس الاتحاد تأكيداً على ضرورة تنفيذ الخطط الاستثمارية للشركات بما يؤمن تحسين الإنتاج والخطوط الإنتاجية.

● رئيس نقابة عمال النفط: أنابيب النفط تسرق في وضع النهار!

أكد رئيس نقابة عمال النفط على بعض المطالب العمالية ومنها: ضرورة تنفيذ الدعاوى العمالية المكتسبة الدرجة القطعية، وأهمية تثبيت العمال المؤقتين، حيث لا يوجد ملاك عددي كاف من العمال في الشركات النفطية، وهي الشركات التي يوجد فيها حوالي ١٥٠ عامل مؤقت جرى الوعد بتثبيتهم، لكن ذلك الوعد لم ينفذ حتى الآن. كما طالب رئيس النقابة بصرف الوجبة الوقائية للعمال المستحقين، حيث ردت الحكومة كل الطلبات بشأن ذلك، مما قد يدفع النقابة لرفع دعاوى قضائية للحصول على حق العمال.

ونبه رئيس النقابة إلى قضية شديدة الأهمية وهي سرقة أنابيب النفط في وضع النهار، حيث تعرض أنبوب النفط في منطقة الضمير والمتجه إلى درعا والسويداء إلى سرقة كبيرة، لدرجة أن نفطه صار يسيل كالنهر على التراب، وهذه ليست المرة الأولى التي يحدث فيها هذا، فالسرقاات قد تكررت مرات عديدة دون أن تحرك وزارة النفط سلكاً.

وفي نهاية حديثه أكد رئيس نقابة عمال النفط على ضرورة محاسبة الإدارات المقصرة، وأضاف أن العمال والنقابات جاهزون للتصدي لمن يعيق العمل.

المراسيم... والمخاطر المهنية التي يتعرض لها العامل

الطابع المزاجي والبيروقراطي، ليكون الخاسر في النهاية العمال. وخسارة العمال لا تتم بفعل تلك اللجان فقط، بل هناك أيضاً الكثير من الحواجز والمعوقات التي لا بد لحقوق العمال أن تتخطاها، دون أن تتجح بذلك في معظم الحالات، مثل موافقة وزير المالية والصناعة، وتقييم هذين الأخيرين يتم عادةً على أساس توفر الموارد فقط، أي يتم تقدير حقوق العمال على أساس مالي، لا على أساس حماية العامل والمحافظة على صحته لكي يستمر بالإنتاج والعطاء، فهذا آخر ما يجري التفكير به على ما يبدو.

فمثلاً المرسوم صدر عام ٢٠٠٦، وقرار رئيس مجلس الوزراء صدر عام ٢٠٠٨، ولا ندري كم من الوقت تحتاج عمليات تصنيف العمال في كل موقع على أساس المخاطر التي يتعرضون لها، فمتى سيصدر القرار من الوزير المختص الذي سينسق مع وزير المالية لإعطاء إشارة البدء بالتنفيذ العملي؟

كذلك فإن المرسوم يشمل فقط عمال القطاع العام، بينما لم تتم الإشارة إلى أوضاع عمال القطاع الخاص، على الرغم من أن العامل والشركات في القطاع الخاص لا تطبق معايير الصحة والسلامة المهنية والأمن الصناعي، حيث تطورت الصناعات في القطاع الخاص وأصبحت تنتج الكثير من المواد التي تدخل في صناعاتها

صدر عن رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ٦١/ م د القاضي بمنح العاملين في المهن الخطيرة والشاقة، كما حددها المرسوم ٣٤٦/، تعويضاً قدره ٥ ٪ من الأجر الشهري، على أساس قرار يصدره الوزير المختص، ويحدد بموجبه من هم العمال المستحقون لهذا التعويض، بالتنسيق مع وزير المالية، ويعتبر هذا القرار سارياً منذ أول الشهر الذي يلي صدوره، أي أن هذا القرار أصبح نافذاً من تاريخ ١/٩/٢٠٠٨. وقد شملت التحديدات والتعريفات التي جاءت في المادة ١/ من المرسوم أعداداً كبيرة من العمال في الكثير من الصناعات، كعمال الطباعة، والمناجم، والنفط، والصناعات الكيماوية... الخ.

إن صدور المرسوم بهذا الشمول أمر مهم جداً، ويحد من المخاطر التي يتعرض لها العمال، ويؤمن حقهم الطبيعي بتعويض متناسب مع درجة المخاطر التي يتعرضون لها، ولكن المهم أيضاً في صدور أي مرسوم هو آليات تنفيذه بشكل يحقق الغاية التي صدر من أجلها. والذي يجري عادة في مثل هذه الحالات هو تشكيل لجان تنفيذية مركزية، تتفرع عنها عدة لجان فرعية، واللجان الفرعية قد تصنف العمال على أسس غير واقعية أو حقيقية، لينتهي الموضوع بعد ذلك إلى ضياع جزء كبير من حقوق العمال المستحقين للتعويض، أي تضييع الحقوق في مناهات العمل الإداري، ذي

بصراحة



التسريح بالجملة.. والرد بالفرق؟!

عادل ياسين

في اجتماع مجلس اتحاد عمال دمشق العاشر جرت الإشارة إلى قرارات التسريح الصادرة عن الحكومة بحق العديد من العمال الذين وصفهم أعضاء المجلس بالمظلومين، ووصفتهم الحكومة بالفاسدين، بعد أن أصدرت قراراتها بتسريحهم، كما فعلت في حلب وحمص ودمشق وغيرها من المحافظات. ويبدو أن مسلسل التسريح لن يقف عند هذا الحد، بل سيمضي قدماً، لأن برنامج الحكومة في مكافحة الفساد لا يجري تنفيذه إلا بحق القابعيين في أسفل الهرم الوظيفي، ولا يطال المتريعين أعلاه، والحكومة بذلك تطبق المثل الشعبي (ما قدر على حماته، أجي على مراته)، وبناءً على ذلك يكون هؤلاء العمال (الفاقدون) هم من مارسوا عمليات النهب الواسعة، والمقدرة بالمليارات حسب مصادر حكومية!!

إن ما يصدر من قرارات تسريح بحق العمال هو قلب للحقائق الجارية على الأرض، والتي يعرفها القاصي والداني، وهي أن النهب الحقيقي يتم في المنافصل العليا، حيث يتربع كبار الحيتان على رأس المواقع المتحكمة بالمنافصل الاقتصادية والمالية في البلاد، مما مكّنهم وسيمكّنهم من ممارسة النهب ومراكمة ثروات هائلة بين أيديهم، دون أن يسألوا «من أين لكم هذا؟»، أو أن تثار أية شكوك حول مصادر ثرواتهم، رغم أن الحلال بين والحرام بين، ولا يمكن مراكمة تلك الثروات من الأجور والتعويضات التي يتقاضونها مهما بلغ مقدارها، ونحن هنا لا ننفي وجود بعض الممارسات الفاسدة لدى البعض من العمال، ولكن حتى هذه الممارسات لا يمكن أن تتم دون تغاض ممن هم في مواقع مسؤولية أعلى.

وهناك طريقة أخرى للتسريح تنفق عنها ذهن الحكومي، وهي التعاميم التي تصدرها الوزارات، وخاصة وزارة الصناعة، القاضية بإحصاء اليد العاملة الفاتضة في العامل والشركات، وهذه الخطوة ليست بريئة، ولا تأتي في سياق إعادة تشغيل اليد العاملة وفق عملية إصلاح واسعة للقطاع العام، وهي العملية التي وضعتها الحكومة في أدراجها بعد مداوولات ودراسات، وأخذ ورد دام لسنوات طويلة، ليكون مآل قانون الإصلاح مثل مآل كل القوانين والدراسات السابقة التي كلفت البلاد الملايين من الليرات لقاء أعاب الخبراء والمختصين، من أصحاب الباع الطويل بإعادة الهيكلة وفقاً لنصائح وتعليمات صندوق النقد الدولي، والتي تتلخص نصائحهم بالتقليل من التكاليف (والتكاليف هنا هي أجور العمال) وتقليص عدد العاملين في تلك الشركات والمعامل.

ومن وسائل التسريح أيضاً ما يجري في العديد من الشركات الإنشائية التي يحكمها بعض المدراء المتنفذين الذين يقومون بالضغط على العمال ونقلهم إلى مواقع عمل بعيدة عن مسكنهم، مما يرتب عليهم أعباء لا طاقة لهم بها، تحت حجة المصلحة العامة، والمصلحة العامة هنا هي دفع العمال لتقديم استقالاتهم بسبب ظروف العمل الجديدة التي وضعوا فيها، والتي لا قدرة لهم على تحملها، خاصة وأنهم لا يتقاضون أجورهم إلا كل ثلاثة أشهر أو أكثر، وهذا يعني بالنسبة للعمال جوعاً حقيقياً لهم ولعائلاتهم، ليس هذا فقط، بل إن عدداً من الشركات الإنشائية قامت بتسريح ١٨٠/ عاملاً/ تحت حجة قلة موارد هذه الشركات، كما جرى في عدد من الشركات الإنشائية في دمشق، وفي الشركة العامة للمياه في الرقة.

هذا بعض ما يجري في شركات القطاع العام، أما ما يجري في القطاع الخاص فهو أعظم، حيث يجري التسريح وإغلاق المنشآت بالجملة لأسباب عدة، تتحمل وزرها السياسات الحكومية التي فتحت أبواب البلاد على مصراعها أمام البضائع الأجنبية، من خلال تحرير الأسواق، دون أية إجراءات حمائية للإنتاج المحلي الذي يعاني من حالة كساد وعدم قدرة على المنافسة، وهذه الحالة مرشحة للتفاقم مع تطورات الأزمة الرأسمالية، وخاصة في تلك المعامل التي تعتمد في إنتاجها على مواد أولية مستوردة، أو التي تعتمد في تصريف إنتاجها على الأسواق الخارجية.

إن السياسات الحكومية التي قادها الفريق الاقتصادي في المجال الاقتصادي والاجتماعي قد أوصلتنا إلى أبواب كارثة تقترب يوماً بعد يوم مع تطور الأزمة العامة للرأسمالية (التي يتباهى الفريق الاقتصادي أنها لم تؤثر علينا بسبب «سياساته الحكيمة»)، وإن الإشارات التي تصدر عن الكوادر النقابية منذ مدة حول مدى خطر تلك السياسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني وعلى مصالح الطبقة العاملة تعكس أحساس تلك الكوادر بهول ما يجري. ولكن السؤال هو: هل تكفي الإشارة إلى المخاطر المحدقة بنا لمنع حدوثها، أم أن هناك خطوات أكثر جدية لا بد من اتخاذها؟

■ adel@kassioun.org

لماذا التمييز في صرف تعويض صعوبة الإقامة؟

سؤال يرسم رئيس الحكومة: لماذا ينال عمال الفئة الأولى فقط تعويض صعوبة الإقامة في حين لا يناله العمال من الفئات الأدنى؟

لم يفرق قانون «تعويض صعوبة الإقامة»، والقرارات التنفيذية للمادة ٦٤ من القرار ٤١١ لسنة ١٩٥٥، المعدل بالقرار ٨٦٠ لسنة ١٩٧٠ بين فئة وأخرى، طالما أن العاملين يعملون في منطقة عمل واحدة، إلا أن رئيس مجلس الوزراء كانت له نظرة أخرى، وأعطى هذا الامتياز لعمال الفئة الأولى فقط، وخصوصاً العاملين منهم في مجال النفط، المتأثرين بالمواد البترولية والكيماوية والطبيعة الصحراوية القاسية، وكان باقي الفئات لا تتأثر بها، لأن لديها مناعة ربابية ما!!

فلماذا هذا التمييز يا حكومتنا العتيدة وشروط العمل واحدة على الجميع؟!

■ نقابي عمالي



مواد مسرطنة، دون أن تؤمن أدنى شروط السلامة المهنية لعمالها، مما يتطلب من النقابات ووزارة العمل الاهتمام بهذا الجانب المهم، والذي لا يعار أي اهتمام من أرباب العمل، لأنه قد يقلل من نسبة أرباحهم. وفي الختام نقول إن موضوع الصحة والسلامة المهنية يحتاج إلى حملة وطنية واسعة لحماية صحة العمال في القطاعين العام والخاص من المخاطر. ■ ■

يوميات مسطول

رجعوا يعدو من الأول

◀ سمير عباس

اضطربنا نحن المساطيل العرب، لدعوة كل المساطيل في البلدان العربية، للاجتماع من أجل بحث أخطر مصيبة ألّت بالناس منذ الحرب العالمية الثانية. شو صاير؟

السالفة يامرحوم البّي: أُنو أغنياعنا انخرب بيتهم من العراق إلى المغرب، مساكين الله يعينهم، صار لهم ٦٣ سنة عم يتبعوا ويلموا فلوس ويجوّعوا الناس ويعرّوهم، ويموتوهم قهر أجيال ورا أجيال مو تاركين إلهم اللعنة، حتى صار عندهم بس ٤٠٠٠ مليار دولار بإحرام. طبعاً ماتركوا الفلوس ببلادهم، سقّروها لعند الخواجات بالغرب، منشان تسمن وتربرب وتكتر، خافوا من الفقراء يصادروها، وجبوا يساعدوا بعض الناس ويدعموهم لأنهم أغنياء مثلهم.

بس ما طبق حساب الحقل على حساب البيدر، في ثانية واحدة خربت البنوك تبع بره، وفقعت فقاعة النمو الوهمي، وفلست البورصات، ويا ناس كفاية قر، ويادار ما دخلك شر، وتيتي تيتي مثل ما رحتي مثل ما جيتي، ما ظل عندهم إلا شوية فلوس. ومانى زعلان إلا على المساكين الأغنياء الجدد اللي مالحقوا لوا غلة حتى طارت. ماتهنوا على الأقل مثل ما بقية الأغنياء العرب استمتعوا بالثروة.

وليش نحن خايفين وزعلانين؟ ما هنّ حرقة ومي زرقا. هيك أحسن، خرجهم، بيستاهلو .

بس هادا غلط ياناس ياهوه، لأنو هلق الأغنياء بدهم يضطروا يرجعوا يلما ٤٠٠٠ مليار دولار من الفقراء، من العراق للمغرب، منشان يرجعوا مليارديرية. يعني راح يبيعونا بالمره. وراح نموت من الجوع إن شاء الله، لأنو القضية القديمة تبع الأغنياء وهي لم الفلوس، بيستاهل التضحية بنا كلنا .

لهيك اجتمعنا وقررنا نسبقهم لبرّه ونخلص، ونهرب لحل ما بدهم يبيعوا الفلوس، لأنو الحديدية حامية وبلشوا يلماو اللي نهبه منهم أخوتهم.

ويا فكيك... نلحق حالنا قبل المجاعة!.

■ ■

رجل فوق القانون

يوجد في دائرة حقول النفط في رميلان ما يعرف بمراقب الدوام، وهو المسؤول عن التأشير على بطاقات العمال في بداية ونهاية الدوام الرسمي. وحسب التعليمات النافذة فإن كل العاملين يجب أن يلتزموا بالمرور بمكتب المراقب... ولكن أحد المتنفذين وهو (إحسان السطم) تعود عدم النزول من سيارته، أو المرور بمكتب المراقب في أغلب الأحيان والاكتمفاء بالتزوير.. وفي أحد أيام الدوام، وبعد تأخره عن الدوام الرسمي، وعندما أراد مراقب الدوام القيام بالإجراءات الرسمية، رمى البطاقة بوجهه، وبعد مشادة كلامية بينه وبين المراقب، توجه السطم إلى المدير، وهدد بعدم الالتزام بالدوام إلا بشرط نقل مراقب الدوام (آزاد علي) من موقعه، ورغم عدم تجاوب أصحاب القرار من مدير الشركة إلى رئيس الشؤون الإدارية في البداية مع السطم، إلا أن قوة النفوذ استطاعت إقناعهم بعد أيام ليس بنقل العامل آزاد علي فقط، بل ومعه ١٦ مراقب دوام آخر!!

وما يزيد الطين بلة، هو أن رئيس الشؤون الإدارية جاء إلى مكتب مراقب الدوام الجديد في ٢٦/١٠/٢٠٠٨ بعد الحادثة إياها، وطلب من مراقب الدوام الجديد التأشير على بطاقة السيد السطم، ومع رفض المراقب الجديد ذلك لأنه مخالف للتعليمات والقوانين، استخدم صلاحياته، ووقع على بطاقة السطم الغائب!!

واقعة نضعها بين يدي السيد مدير الشركة عبر صحيفة قاسيون، مع التذكير بأنه من المفترض أن لا أحد فوق القانون، وأن الزمن ليس زمن عرض الفتوات، ومن غير المنطق أن يتصرف ذوو النفوذ مع العمال بهذه الأساليب.

■ مراسل قاسيون - رميلان

الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون..

مكافحة الفساد بفصل فاضحيه؟!!

◀ علي نمر

كثيرة هي الأمور التي لا يمكن تأجيلها أو تسويقها، وأكثرها أولوية هي حين توضع اليد على الجرح، وتأتي الأصوات من كل الجهات لمعالجة الجرح وتضميده بغية الحفاظ على الجسد في حالة حسنة. لكن، أن تتم معالجة الخطأ بطريقة معاكسة تماماً فهذا ما لا يمكن قبوله ولا تفهمه، خاصة إذا ما تمت هذه المعالجة في صميم الجسم الإعلامي الذي يقع على عاتقه المسؤولية الأكبر لمكافحة الفساد والمتربعين على عروشهِ، إذ حينها تكون الطامة الكبرى!.

لعل ما جرى في المركز الإذاعي والتلفزيوني بدير الزور الذي يخدم المنطقة الشمالية الشرقية بأسرها، خير مثال على المعالجة العكسية، حيث تم استخدام السلطة لمعاقبة موظفين ساهما بكشف حالات عديدة من الفساد في المركز بدلاً من تكريمهما! وهكذا تكرر الفساد بأجلى صورهِ، وحافظ المشتبه بهم في قضايا فساد على عروشهم ومناصبهم بعيدين عن أي حسيب أو رقيب! بحيث أفرغت وسيلة إعلامية من كل مضامينها وبشكل مقصود وعلى مرأى من الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون.

ألم يفتح المركز أصلاً لتخديم المنطقة الشرقية وتنميتها وتطويرها؟.. ربما لا!

لأنه وبجهود القائمين عليه لم يستطع تقديم شيء يذكر، بل أصبح مجرد ملعب لهؤلاء يصولون ويجولون فيه على مزاجهم ويصدرون القرارات حسب مصالحهم الشخصية لا أكثر.

ومختصر الكلام أن المدير العام للهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، عبر مدير الإدارة والمالية، وجه بتاريخ ١٦/١٠/٢٠٠٨ كتاباً أمر فيه بإنهاء تشغيل كل من السيدين (المحرر «فؤاد الخلف» وفني المونتاج «عبد الكريم المحمود») العاملين على نظام البونات، وحسب ما ذكر الكتاب، فإن ذلك أتى نتيجة لما «تسبب به من مشاكل ومتاعب لرئيس المركز». وباختصار أكثر، فإن نص الكتاب يشير إلى أن التسبب بالمشاكل لشخص رئيس المركز (الذي اتهم أكثر من مرة بالفساد) هو

السبب الوحيد في توجيهه! الأمر الذي يبعث

على السخرية فعلاً، خاصة أنه يشير بوضوح إلى ما وصل إليه هذا المدير من حظوة، والسؤال هنا: هل أصبح الكاشف والفاضح للفساد يعاقب على أنه مسبب للمتاعب؟!

وبأية عين لا تستحي يستمر إعلامنا بالحديث عن مكافحة الفساد والفاستدين آناء الليل وأطراف النهار؟ وهل من حق المدير العام للهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون اعتبار أخطاء رئيس المركز الإذاعي بأنه «جهل إداري»؟ متى

إن محاربة الفساد بفساد أكبر يا مكافحي

الفساد، لا يؤدي إلا إلى القضاء على

جميع المنجزات التي حققها البلد بعرق

أبنائه..

تم اختراع هذا التعبير المقونن للفساد، ومن اخترعه؟!

أليس من المفترض بمدير في موقع مدير الهيئة أن يضع حداً لكل مسيء بدل إطلاقه هذه العبارات، وبدل طلبه من كلا المفصولين قطع مئات الكيلو مترات من أقصى شرق البلاد لمقابلته، ومن ثم التهرب من مقابلتهما، قبل أن يفاجئهما بالإصرار على موقفه في فصلهما؟! والذي زاد الطين بلة كان رد المدير على العاملين المفصولين عندما لجأ إليه في الهيئة



من أجل مناصرتهم، إذ قال لهم بالحرف الواحد: «لم يتم توكيلكما أو تكليفكما من وزارة الإعلام حتى تقوموا بدور المحامي والمدافع عن القطاع العام ومحاربة الفساد والفاستدين!!».. ولكنه أوضح مشكوراً «فكرت ملياً قبل اتخاذ القرار» الذي كان في النهاية الإبقاء على رئيس المركز في منصبهِ، وفصل اللذين عملا بنشاط ليكشفأ حالات التزوير التي وسم بها الفاسدون المركز، بدءاً من رقم السيارة التي تخدم المركز وانتهاء بالأوراق المالية، وقد كان لـ«قاسيون» وقفة سريعة مع هذا الملف في عدد سابق.

إن محاربة الفساد بفساد أكبر يا مكافحي الفساد، لا يؤدي إلا إلى القضاء وببراعة على جميع المنجزات التي حققها البلد بعرق أبنائه.. ونهايةً فالقضية برسم وزير الإعلام للبت فيها وإعادة الأمور إلى نصابها، خصوصاً وأن معاون الوزير السيد محمد رزوق وعد كلا الموظفين المفصولين خيراً..

■ ■

سيادة القانون أولاً وأخيراً..



أعمالهم وتعيد لهم اعتبارهم؟؟ فالرجوع عن الخطأ خير من التمادي فيه.

وأضيف وأنا محام، ولكنني لست محامياً عن هؤلاء ولا وكيلاً عنهم، وبغض النظر عن معرفتي الوثيقة بمعظم المفصولين وأشهد لهم بالنزاهة، فالذي أرجوه من مقام الحكومة الموقرة التالي: تكليف لجنة مختصة «من الحزب والأجهزة الأمنية والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش» لدراسة ملف المفصولين.

إعادة الاعتبار للمظلومين بشكل كامل، وفرض عقوبة مناسبة بحق المسيئين وفق إساءاتهم.

■ محام وخبير مالي - نقابة المحامين - فرع حلب

المضطرب، ولدى الدولة الكثير الكثير من الأجهزة الرقابية، وكلها

ذات مستوى عال من الخبرة والكفاءة والجيدة.

والسؤال الذي يفرض نفسه هو: هل استمزت الحكومة رأي هذه الهيئات قبل توقيع أمر الصرف؟ الجواب رغم عدم إطلاعي على ملف القضية لدى مجلس الوزراء، هو النفي. ذلك أن معظم الذين تم صرفهم هم من الموظفين الفقراء الشرفاء، وحتى القلة القليلة منهم، إساءاتهم هي جد بسيطة، ولا تستأهل الصرف بأي حال من الأحوال، أو حتى مجرد محاسبتهم».

لاشك أن الحكومة أخطأت بتصرفها ..

ونعود لنسأل: لماذا لا تصلح الحكومة خطأها، وتعيد هؤلاء إلى

مستخدمو التربية في الحسكة...والحقوق المهدورة

أي مدرس من الذين لا يقل مرتبهم عن عشرين ألف ليرة، ولكي تكتمل القصة فإن اللباس المخصص للعمل لا يوزع عليهم سوى مرة واحدة على مدار السنة.

ألا يستحق ذلك المستخدم البسيط الذي يقدم الغالي والرخيص من أجل سعادة الطلاب وراحة المدرسين تلك الزيادة البهيسة؟ وألا يحق له أن يعمل ضمن شروط عمل أفضل؟ سؤالان بسيطان نضعهما برسم الجهات المعنية.

■ مستخدم في تربية الماكنية

برسم محافظ حماة والشرفاء في الوطن؛

دائرة الفساد تظال الجمعيات الفلاحية

◀ يامن طوير

«ما اغتنى غني إلا من فقر فقير». هذا القول صحيح، فهل يصح قول «ما اغتنى مسؤول، وما أثرى موظف من ذوي الدخل المحدود إلا بسرقة الكادحين ونهب الوطن»... لتكون المحاكاة المعاصرة للقول المأثور ما اغتنى مسؤول إلا بفقر مواطنيه؟!

الجمعية جهاراً نهراً، وآخر يحول الأسمدة والبذور إلى مستودعات التجار فور استلامها من المصرف الزراعي. هذه الأصوات تسربت عبر شقوق طرقات المناطق المهملة في قرانا المنسية كالطريق الذي شق وسط سهل الغاب ممتداً لعشرات الكيلومترات، وتشقق بعد تسليمه بأيام قليلة.

كل أهالي الغاب يتحدثون عن مشرف على جمعية فلاحية، عنده ثلاثة أعياد إضافية خاصة متزامنة مع نهاية كل موسم (القمح والشوندر والقطن) يلحق فيها دماء الفلاحين ويسرق تعبهم، ثم يتحدث بعد ذلك مع نديم له في إحدى جلسات السمر ويسأله: «كم رأساً لديك؟» ويعني كم هو عدد أعضاء جمعيتك الفلاحية. فيجيبه عندي ٢٩٧، ولكن ليس المهم هو العدد بل طبيعة الناس هل تواجه صعوبة بالتعامل معهم؟ هل يطلبون مفردات الحساب؟ هل يدققون على كسور الخمسمائة؟ أما أنا فاشرف على جمعيتين والناس بعيدون عن أراضيهم، وفي نهاية كل موسم أركب سيارتي وأحاسبهم في بيوتهم فتتدس الألوف في جيبى كتجار المافيا.

تحدثنا كثيراً عن تدمير القطاع الزراعي وتجويع الفلاحين، وعن تصحر الأراضي الزراعية وتلوث البيئة، وعن قتل القطاع العام وتصفية شركاته، وأشرنا إلى الفساد في تنفيذ مشروع الصرف الصحي، وانتقل رئيس البلدية بما كسب إلى مرتبة أرقى دون مسائلة، ومن قبله ذهب المتعهد إلى مشروع أكثر ربحاً وسلباً، بعد أن جمع أموالاً طائلة من مخالفات البناء، فالمشروع هذا خرب قريتنا وتشققت جدران منازلنا، وبعضها صار يشكل خطراً على ساكنيه، ورغم أن الطريق العام أعيد تعبيده أكثر من مرة، طبعاً على حساب الدولة، ومازال يخسف، وغرف التفتيش تنهدم ويعاد إصلاحها، لتتهدم من جديد، حتى صارت مصدر رزق لبعضهم.

أما أمين مستودع الأعلاف فقد كلفته اللافتة التي كتبت عليها جملة «هذا من فضل ربي» التي نقشت على واجهة قصره الرخامي مبلغاً من المال يكفي إطعام أسرة لأكثر من عام كامل، ولم يسأله أحد: «من أين لك هذا؟».

وهذا رئيس جمعية فلاحية ينثر النقود على رؤوس الرافضات بعد أن نهب مستودعات

وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي توضّح؛

الخطة الزراعية توضع بالمناقشة مع الرابطة الفلاحية وجمعياتها!!

وصل إلى «قاسيون» الرد التالي من وزارة الزراعة..

«إشارة لما نشر في جريدتكم المصادرة بتاريخ ١٠/١٠/٢٠٠٨ عدد ٣٧٦/ تحت عنوان: «خطة زراعة القمح في الغاب تهدد الأمن الغذائي» تحيطكم علماً؛

بأن الموسم الزراعي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ زادت فيه مساحة القمح عن الموسم الماضي بـ ٨٠٧/ هكتار، ويتم وضع الخطة الزراعية بناء على مناقشة الرابطة الفلاحية وجمعياتها، وحسب رغبتهم، وحسب ظروف كل منطقة، مع الأخذ بعين الاعتبار الدورة الزراعية وبعدها يتم مناقشة الخطة في الوزارة بحضور كافة المعنيين ومنسوب عن الاتحاد العام للفلاحين، أما عن خطة جمعيات /الرملة، الرصيف، العزيزية، الحري/ والواقعة ضمن مجال قسم القلعة والتي تقع ضمن شبكة ري الغاب والتي مصدر مياهها من السدود،

المالية ترد.. والمتابعة مستمرة

وصل إلى قاسيون الرد التالي من الدكتور محمد الحسين وزير المالية..

«السيد رئيس تحرير صحيفة قاسيون المحترم عطفًا على ما ورد في صحيفة قاسيون في العدد الماضي والعدد الحالي من طرح لموضوعين وهما؛

أن نقص الاعتمادات لمادة المازوت تهدد مدارسنا وأبنائنا التلاميذ بالبرد مع دخول فصل الشتاء. تأخر أجور العاملين في معمل كونسروة الميادين. إزاء هذين الموضوعين نود التوضيح لكم ولقراء صحيفة قاسيون ما يلي: فيما يخص الموضوع الأول: إننا في وزارة المالية، وافقنا على إضافة الاعتمادات اللازمة لتأمين مادة المازوت للتدفئة في مدارسنا ومشافينا وجامعاتنا ومؤسساتنا الرسمية، وذلك سواء في موازنة عام ٢٠٠٨ أو في موازنة عام ٢٠٠٩، ولا يمكن أن نرضى أن تعاني البرد بعض مدارسنا أو غيرها بسبب نقص التمويل، وذلك ضمن إمكانيات وموارد الدولة..

فيما يخص الموضوع الثاني: أستطيع أنؤكد لكم أننا قمنا قبل أيام بتحويل رواتب عمال معمل كونسروة الميادين عن شهر تشرين الثاني القادم، وحسب الأرقام التي وردتنا من وزارة الصناعة بكتلة رواتبهم وأجورهم وتعويضاتهم... ونحن التزامنا بدفع رواتب عمال الشركات الأربع عشرة المتوقفة ومستمرّون في ذلك حسب قرار مجلس الوزراء بهذا الشأن... رجاء الاطلاع، وعرض هذه التوضيحات، متمنين لصحيفة قاسيون مزيداً من النجاح والتوفيق»..

تعقيب..

تشكر «قاسيون» السيد وزير المالية على رده التوضيحي، الذي وضع الكرة في ملعب الإدارات المعنية، وتعد قراءها أنها ستتابع كلا الموضوعين بشكل حيث..



سألت أبا محمد عند خروجه من باب الجمعية: كم سرقوا منك (خوة)؟ أشار إلي بثلاثة أصابع يعني ٣٠٠ ليرة، أما الآخر الذي كان بصحبته أجاب عن السؤال نفسه: لست أدري، كل واحد يأخذ نصيبه».

أما المزارع (ي م) المستعد للشهادة، فقد قال: «أنا عضو في جمعية الرصيف، حسموا مني مبلغا أظن أنه أكثر من ٣٠٠ ليرة سورية بلا أي مبرر أو تفسير، عليك أن توقع بصما قبل معرفة حسابك أو استلام المبلغ وتتسلم ثمن محصولك بلا إيصال نظامي، والقاتورة يكتبها لك مشرف الجمعية على ورقة خارجية إذا ألححت بالطلب، وأنك لن تستطع مهما فعلت أن تعرف

■ ■



تعقيب المحرر..

١ - نشكر وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي على إسراعها في الرد على المقال المذكور أعلاه، وتوضيحيها لجميع التفاصيل المتعلقة بآليات وضع الخطة الزراعية..

٢ - نرجو من الرابطة والجمعيات الفلاحية في منطقة الغاب متابعة تنفيذ الخطة الزراعية كما وردت في رد «الزراعة»، آملين ألا يكون الكلام في واد، والواقع في واد آخر..

■ ■

أين حق المواطنة؟



تقوم بلدية حلب، كما فعلت محافظة دمشق، بتأجير الشوارع العامة وأماكن توقف السيارات، لاستثمارها من القطاع الخاص، بأجر ساعي للتوقف المؤقت للسيارات بقيمة ٥٠ ليرة سورية للساعة.

في أغلب الدول المتحضرة هناك مواقف مأجورة، وهي ساحات تجهز خصيصاً لهذه الغاية، وتكون تابعة حصراً للبلديات أو المحافظة، وليست الشوارع العامة، كون الشوارع هي ملك عام وحق لكل مواطن. فعند إنشاء أية جمعية سكنية أو مشروع سكناني يحتسب من مساحات العقار ما يسمى بالمنفعة العامة، وهي الشوارع والأرصعة والحدائق، وهذه ملك عام وحق مجاني من حقوق المواطنة. يضاف إلى ذلك أنه في بلدية حلب، تباع الأرصفة لأصحاب المحلات كمدخل للمحلات والأقبية، أو لتوسيع المحلات خارج واجهة البناء، ويحرم المواطنون من استخدامها بحرية. واليوم تعطى الشوارع للاستثمار لتتوسع حلقة الفساد.

أين حق المواطن بعد أن صادرته بلدية حلب، وأعطته للاستثمار في القطاع الخاص؟ أين حق المواطن في السير على الرصيف، بعد أن باعته لينضم إلى مداخل المحلات، أو لتوسيعها خارج المخطط المرخص للبناء؟! فلنتوقف المتاجرة بالحقوق العامة للمواطن! ولنرجعوا له حق استخدام المرافق العامة حفاظاً على مواطنته وكرامته!!

■ حلب . فهد سالم

قطارات

سريعة!!

◀ فهد سالم

من بروكسل إلى باريس لا يستغرق السفر بالقطار العادي أكثر من أربع ساعات، أما من حلب إلى دمشق وعلى متن القطار «السريع» رقم ٧٠ فإن الرحلة تستغرق ثماني ساعات!! إن تلك الرحلة العجائبية التي يقطعها القطار «السريع» لا يجب أن تستغرق حسب المواعيد الرسمية للمؤسسة العامة للسكك الحديدية سوى خمس ساعات، أي من الساعة الرابعة فجراً وحتى الساعة التاسعة صباحاً، إلا أن الذي يحدث هو أن الموظف المسؤول عن الرحلة في حمص يبقى القطار ساعتين في محطة «المهيمن»، وهكذا تطول الرحلة وتشتت لساعات طويلة، في حين أنها لا تستغرق بالحافلات المسماة به «بولمان» سوى أربع ساعات. كل هذا جعل المواطنين يسخرون من الكلام المعسول الذي تطلقه الشركة العامة للخطوط الحديدية، ويلجؤون إلى شركات «بولمان» الخاصة.

فهل يرضى الموظفون المسؤولون عن هذه المهزلة، والذين يتصرفون كأن لهم حقاً موروثاً في الاستئثار بمقدرات المؤسسة أن يدفعوا المواطنين للمطالبة بخصخصتها؟ أم أن هناك توجيهاً ما بتخريب المؤسسة؟... أسئلة كثيرة نضعها برسم وزارة المواصلات

■ ■

ما مصير الوعود يا وزيرة الشؤون؟



بعد مرور عام على اللقاء الصحفي الذي أجريناه مع حضرتك، وتم نشره بالعدد ٢٣٢/ من جريدة «قاسيون» بتاريخ ٢٤/١١/٢٠٠٧، والذي تطرق لقضية أجانب الحسكة ووضعهم الوظيفي في مختلف دوائر الدولة، نحيطكم علماً أنه لم يتغير شيء في وضعهم، ومازال مدير الشؤون الاجتماعية والعمل بالحسكة يتعامل معهم بالطريقة نفسها، ومازال روتين الأوراق المطلوبة والموافقات الأمنية كما هو، ولم يتم تنفيذ أية نقطة تم توضيحيها من قبلك حول بطاقة العمل وتجديدها، خاصة وأن هناك طلبات للحصول على بطاقات عمل لم يتم الرد عليها منذ نشر اللقاء.. وحتى النسب المئوية التي يجب أن تقتطع من الراتب شهرياً، ما تزال حتى الآن تقطع منه سنوياً، مما يخالف تعليماتك الموضحة في اللقاء..

إن مديرية الشؤون الاجتماعية بالحسكة لا تزال تعمل كما يحلو لها، وكأن شيئاً لم يكن، مع أن الموظفين الأجانب الذين يعدون بالآلاف استبشروا خيراً بما ذكر في المقالة، وتأملوا إصلاح أوضاعهم المتردية، وخاصة بعد تأكيدك على أن (أجانب) الإحصاء الاستثنائي سوريون تماماً، ويعاملون معاملة السوري في الحقوق والواجبات، وأن القضية قضية وقت لا أكثر... وما قد مر الوقت، وانصرم عام كامل، ولا تزال الأمور على حالها!!

فهل من حلول مرضية لهذا الموضوع؟ وهل يمكننا أن نتعلق بأمل حقيقي في تجاوز الحال الراهن؟! يرجى التفضل بالرد!!

الطلاب.. أحد أبرز المتضررين من السياسات الليبرالية

◀ الوليد يحيى

طلاب الوطن، هذه الشريحة الرحاملة لواء التقدم والتطور، بأحلامها وأمنائها التي تبعثرت عند أولى عتبات المستقبل، والغالبية منهم حملوا هموم وأعباء الحياة وهم ما يزالون في ريعان الصبا، كيف تراهم يشقون طريقهم في وعورة الحياة وضنك العيش؟ كيف أثرت السياسات الليبرالية وتداعياتها القريبة والبعيدة على طلاب الجامعات؟ وما حجم هذا التأثير؟

من خلال سؤال الطلبة عن مدى التأثير السلبي الذي أوقعه الغلاء الفاحش على حياتهم كطلاب جامعات، كانت معظم إجاباتهم متشابهة، وأن سياسة الحكومة كارثة حقيقية تهدد مستقبلهم الدراسي، كما تهدد مستقبل البلاد ووحدتها نتيجة العبث بالأمن الاقتصادي – الاجتماعي نتيجة تردي الحالة المعيشية اليومية للشريحة الأوسع من الناس...

رفع الدعم.. المحطة الأخطر

قبل رفع الدعم عن المحروقات كان مصروف معظم طلاب الجامعات اليومي الذي يتقاضونه من أهلهم يكفيهم حد الكفاف فيما يتعلق بأجور المواصلات وشراء المستلزمات الخاصة بالدراسة من محاضرات ومقررات.

لكن بعد رفع الدعم، أصبح أكثر من ٩٠ ٪ من الطلاب موسوماً بالكآبة في جميع الأوقات، وبإمكان من يظن في ذلك مبالغة النظر في وجوه الطلاب..

هؤلاء الطلاب أمسوا في حالة دائمة من عدم الاسترخاء، ويات معظمهم لا يتجرأ على دخول المقصف وشرب كوب من الشاي بعد عناء يوم طويل من المحاضرات. البعض منهم كان لا يتجرأ على طلب نوع من«الصندويش» الهزيل الذي يباع بالمقصف لإسكات الجوع، فكيف اليوم بعد أن ارتفعت أجور المواصلات بمعدل ١٠٠ ٪ في بعض الخطوط؟ وارتفعت أسعار المشروبات في المقاصف بحجة ارتفاع أسعار أسطوانات الغاز وبعض السلع الغذائية. ليرتفع سعر كوب الشاي من ١٠ ليرات إلى ٢٠ ليرة سورية في أحسن الحالات، وسعر «الصندويشة» البائسة من ٢٥ إلى ٢٥ ل.س.

ماذا عسى الطالب الجامعي أن يفعله، بعد هذا الارتفاع الخطير بالأسعار الذي تعدى مصروف غالبيتهم بشكل كبير؟

شهادة قاسية

أنس، وهو طالب من خان الشيخ، وفرد من أسرة تتكون من خمسة إخوة منهم اثنان بالجامعة، والباقي بالمدارس، بالإضافة للوالدين، والده يعمل محاسباً بإحدى الشركات الخاصة، ووالدته ربة بيت، يقول: «بحكم أنني طالب بكلية الطب ودراستي تحتاج إلى التزام شديد، فهذا ينعني من

فيقول: «أنا طالب من مدينة حمص أدرس في كلية طب الأسنان بجامعة دمشق، إنني من أسرة تتكون من ثلاثة إخوة أنا أكبرهم، والبقية تلامذة بالثانوية، والذي لديه محل تكيف وتبريد يدر علينا دخلاً يؤمن لنا الحد الأدنى من احتياجاتنا كاية أسرة متوسطة الدخل في النسيج الاجتماعي السوري، مصروفي الشهري من والدي كان يعادل أربعة آلاف ليرة شهرياً، تتضمن مصاريف النقل والطعام وأجرة السكن، بالإضافة إلى ما أحataجه من محاضرات للدراسة، أما الآن وقد تضاعفت كل المصاريف، فيلزمني على الأقل ثمانية آلاف ليرة سورية شهرياً، وهذا رقم كارثي لا يمكن تأمينه، وقد أضطر لترك الدراسة، واللجوء إلى سوق العمل الحر، وقد تكون هذه الخطوة هي المقصودة من كل مخططات فريقنا الاقتصادي، اللاهث وراء فتات السوق المنفلتة حتى في مجال التعليم».

هذا كلام الطالب حسام الذي يعتبر نفسه من أسرة متوسطة الدخل، كون والده يمتلك محلاً لورشته الخاصة، والذي لم يختلف كثيراً بضمونه عن كلام أنس الذي يعمل والده محاسباً في شركة صغيرة، وله ابنان في الجامعة أحدهما يساعده بالمصروف. المعاناة متشابهة نوعاً ما، لكنها هل تشبه معاناة طالب أسرته مكونة من سبعة أشخاص والدهم متوفي؟!!

يجيبنا فراس وهو طالب سنة ثانية كلية الآداب قسم اللغة الانجليزية، من سكان القابون، فيقول:

«أنا فرد من أسرة مكونة من سبعة أشخاص، ثلاثة شباب وثلاث بنات ووالدتنا . والدنا متوفى، نعمل أنا وأخي الكبير لإعالة أخواتي اللاتي ما زلن تلامذة مدارس، أخي الكبير الذي لم يكمل دراسته يعمل في ورشة للنجارة ويصرف على العائلة، وأنا أعمل دهاناً لكي أستطيع إكمال دراستي وأساعد أخي الكبير بإعالة الأسرة. وبعد ارتفاع الأسعار هذا، أشك أنني أستطيع إكمال دراستي، وربما سأضطر إلى التأجيل أو ترك الجامعة، لأنني بكل الحالات أرى أن استمراري في الجامعة يشبه عدمه، فمعظم وقتي أقضيه بورشة العمل، بشكل لا يبيقي لي وقتاً للدراسة وحضور المحاضرات، «راسب راسب وخربانة خربانة».

بهذه الكلمات أنهى فراس كلامه وخرج من الباب الرئيسي للكلية مسرعاً خوفاً من أن يتأخر عن ورشته.

ضريبة كبيرة

محمد سنة رابعة أدب انكليزي اكتفى بالقول:«إن رفع الأسعار أثر بشكل كبير على مصروفنا اليومي، ويجب على الحكومة إعادة النظر بهذا الإجراء، لأنه يضر بنا كشريحة كبيرة من المجتمع، ومعظمنا ينتمي إلى أسر محدودة الدخل».

عند سؤالنا عن الحلول المقترحة لهذه الأزمات الخانقة التي وقع فيها الطلبة نتيجة ارتفاع الأسعار الذي تبع رفع الدعم، أجاب أنس:«الحل برأيي إما



التوجه إلى سوق العمل، وهذا سيؤثر على دراستنا بشكل كبير، كون طلاب كلية الطب ملزمون بالودام والبحث العلمي، أو أن تعيد الحكومة النظر بموضوع رفع الدعم، ولو على الأقل للطلبة من خلال تخفيض أجور المواصلات ببطاقات تخفيض، ووضع تسعيرة للمقاصف تحدد لهم الأسعار بما يناسب ميزانية الشباب المحدودة جداً». وقال أمين زميل حسام والذي يتشارك معه في السكن والهم المعيشي، كون ظرفيهما متشابهان: «لا يوجد حل غير تحديد الأسعار من الدولة بشكل يوازي مدخولنا كطلاب، يجب أن تكون لنا تسعيرة خاصة تراعي كوننا طلاب علم على الأقل».

ما رأي الفريق الاقتصادي؟

هذه نماذج من شكاوى وهموم الذين تجرؤوا على أن يتجاوبوا مع الحديث عن الموضوع، والكثير غيرهم رفض أن يتحدث، ومنهم من اكتفى بتعبيرات هزلية من نوع (ولك خربانة خربانة، يعني شو رح نساي إذا حكينا؟ ما حدا رح يسمعنا، أحسن شي نبطل جامعة ونشتغل طنبرجية).

والسؤال: إلى متى سيبقى طلبة الوطن فريسة السياسات الاقتصادية الليبرالية الهدامة للفريق الاقتصادي التي تهدد مستقبلهم الدراسي؟!!

■ ■

مفاضلة التعليم المفتوح.. الكارثة التعليمية مستمرة

◀ **حسان منجه**

يعود التعليم المفتوح إلى الواجهة بكل ما يحمله من متناقضات ومناقشات وتأملات، مجدداً الحوار حول الفلسفة التي يتبناها، والمنهجية التي يتبعها، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، واضعاً آلاف الراغبين والمتحمسين والدارسين في هذا التعليم بين جدل التحليل والتسويق والتكهن.

يحمل كل عام دراسي للطلبة السوريين القادمين الى الجامعات السورية، شروطاً وقوانين تختلف من عام لآخر، وسيلاً من العقبات والعراقيل تبدأ بمفاضلة التعليم النظامي، وتتفاقم مع الموازي، والمفتوح، وهذه المعاناة مستمرة عند التسجيل، وتأمين الكتب، والمحاضرات، والامتحانات، وصدور نتائج المواد، وتصفع طلبات الاعتراض.

ولقد جاءت المفاضلة الثانية للتعليم المفتوح هذا العام استثنائية بعدلالتها، لأنها ولأسف الشديد اندمجت من حيث لا تدري بفضل قرارات القائمين على تنفيذها، بكل سلبيات التعليم العالي في سورية. وجسدت خلال تجربتها نفس الحلم الجامعي «فخر الصناعة السورية» متجاوزة فكرة التعليم المفتوح القائم على إعطاء الفرصة لمن فاتهم قطار التعليم الجامعي، وزيادة معارفهم ومدركاّتهم، حسب النظام الداخلي للتعليم. كما أنها بدأت بتقليص الفرص أمام الراغبين، بتجديدها ثلاث سنوات ماضية فقط للسماح للطلاب بالتسجيل، ثم تبعتها فكرة ٥٠ بالمائة من المجموع العام، لتليها المفاضلة الفعلية بكل ملحقاتها وسيئاتها .

فالنتائج كانت على الشكل التالي: أدبي /شهادة حديثة/ الإعلام ١٦٢، الترجمة ٣٥، رياض الأطفال ١٦٢، دراسات قانونية ١٦٢، العلوم السياسية ١٦١ . /شهادة قديمة/ الإعلام ١٥١، الترجمة ٣٠، رياض الأطفال ١٥٤، دراسات قانونية ١٥٢، العلوم السياسية ١٥١ .

العلمي: / شهادة حديثة/ الإعلام ١٢٥، الترجمة ٢٤، المحاسبة ١٢٨، رياض الأطفال ١٢٥، دراسات قانونية ١٢٨، العلوم السياسية ١٢٦ . /شهادة قديمة/ الإعلام ١٨٦، الترجمة ٢٧، المحاسبة ١٦٩، رياض الأطفال ١٦٧، دراسات قانونية ١٧١، العلوم السياسية ١٨٣ .

وتتميز النتائج الحالية بعدد من المفارقات، أولها: ارتفاع معدلات القبول بالنسبة للفرع الأدبي، إذا ماقيست بعلامات الفرع العلمي، متوضحة بشكل جلي في الشهادات الحديثة بفارق ٣٠ _٤٠ درجة زيادة عن الفرع العلمي، الأمر الذي يفرغ ما قالته د. فاتمة الشعال معاونة وزير التعليم العالي من مضمونه، فهي اعتبرت أن المقاعد ستوزع ٧٠ بالمائة للفرع الأدبي، الذي ظلم في المفاضلة العامة، مقابل ٣٠ بالمائة للفرع العلمي، وبغض النظر عن ذلك فإن طلاب الفرع الأدبي عانوا خلال المفاضلتين من إجحاف وانتقاص من حقوقهم.

تقوم فلسفة التعليم المفتوح أساساً على إتاحة الفرصة أمام الراغبين الذين فاتهم المجال للدخول إلى الجامعات، ولكن النتائج أتت العام الحالي عكس هذه القاعدة وهذا المرتكز، لتتخطى كل التوقعات التي رجحت كفة القدامى أصحاب الشهادات السابقة على الشهادات الحديثة، الذين يعتبرون بمنظور المنطق المستفيد الأكبر المفترض من هذا التعليم. ليكون الفارق شاسعاً بين الشهاداتين القديمة والجديدة يصل إلى ٦٠ علامة لصالح أصحاب الشهادات الحديثة.

والسؤال الأهم: لماذا قررت إدارة التعليم المفتوح المناصفة بين الشهاداتين القديمة والحديثة مسبقاً قبل بدء التسجيل على المفاضلة؟ ولما استمرت بهذه المعادلة رغم درايتها الكاملة بتدني عدد المتقدمين وعلامات أصحاب الشهادات الحديثة؟؟؟!!

عائلة منكوبة في القامشلي تنتظر من ينقذها..

◀ **جمعة خزيم**

كثيراً ما نسمع في هذا الواقع الذي نعيش فيه قصصاً مأسويّة تذوب لها الأفئدة، ثم يمضي كلّ منا في سبيله، ليتذكّر بعدها تلك القصص بشيء من الشفقة، أو يحكيها كمصائب يدعو الله أن يبعدها عنه وعن أحبائه. لكنّ ما نحن بصدد عرضه الآن، أبعد غوراً في النفس من كلّ تلكم القصص/ الغصص/ التي تتداولها فيما بيننا، ذلك لأنّ عائلةً بأكملها تنتظر الموت الذي يتربّص بأبنائها جميعاً، ليقطفهم الواحد تلو الآخر، والكلّ يعرف، ولا أحد يحرك ساكناً، حيث أنّ المرض المزمن، متواطئاً مع الفقر المهلك، وانعدام المدد والسند، ينال منهم. فصحّ عليهم قول المتنبي: (أصابني الدهر بالآرزاء حتّى... تكسّرت النصال على النصال).

إنّها عائلة «محمّد عمر» التي تسكن في مدينة القامشلي، حي الهلالية، هذه العائلة المؤلّفة من تسعة أفراد، تعيش الفاقة والحرمان، في بيت للأجرة. و«محمّد عمر» هو أب أرهقه المرض والجوع يعمل عمّالاً، يعاني الأمرين خلف عربة يجرها، ويوجب بها الأسواق والحارات بحثاً عن لقمة تقيه وأولاده الجوع والحاجة. ولكن أنّى له ذاك وقد بلغ به المرض ما بلغه من مراحل خطيرة. فلم يعد يستطيع تأمين قوته الشخصي، فكيف بمصروف خمسة مرّضى، يحتاجون إلى العناية والأدوية والطعام والشراب النوعيين. أمّا الأم فهي امرأة عليله لا تغادر الدمعة مآقيها، فلا يستطيع المرء أن يتمالك نفسه وهو ينظر أو يستمع إليها،



لأنّ الشحوب يغزو وجهها، وآثار المرض المزمن بادية ومؤثّرة عليها، تقول وهي تتشج:«ليتيّ أموت قبل أن أرى أولادي يموتون أمامي، فما عانيت به في موت ابنتي الكبرى نسرين قبل سنتين، لم تعانه أمّ على فقيدتها من قبل، ما زلت أسمع صرخاتها واستغاثاتها وهي تموت أمام عيني،دون أن أستطيع أن أقدم لها شيئاً، فهي كانت الضحية الأولى لهذا المرض الخبيث الذي أصابنا». أمّا الشاب شفان البالغ من العمر (١٦) سنة، فقد اكتشف مرضه بعد وفاة أخته مباشرة، وأصابه في كليتيه، ففقد سمعه وأحدى عينيه، يقف أمامك الآن كجثة هامدة، يتأمّلك بأسى ووجوم وأنت تكلمه، دون أن يفهم ممّا تقوله شيئاً. ولسان حاله يقول:«هل من مسعف. ١٩٠. هل من مغيث. ١٩٠». وكذلك هناك الطفل الذّي لم يتجاوز التاسعة من عمره، بشّار محمّد عمر، الصغير القريب إلى قلوب الجميع، تنتظر إليه، لكنّك لا تستطيع التدقيق في ملامحه كثيراً، لأنّك توفّق أنّ هذا الطفل البريء قد يكون

■ ■

العوامل المحددة للدعم الحكومي الاقتصادي..

◀ د. عبد الناصر الناصر

العوامل المحددة للدعم الحكومي الاقتصادي أكثر من أن تحصى، نظراً لما تتضمنه من معايير واعتبارات يتوقف عليها نوع الدعم الحكومي الاقتصادي وشكله والآليات المتبعة لتقديمه وأبرزها:

- طبيعة الأهداف المتوخاة من تقديم الدعم الحكومي الاقتصادي...إلخ.
- طبيعة النظام السياسي، وبالتالي الاقتصادي والاجتماعي القائم، من حيث الفئات والشرائح الاجتماعية التي يدافع النظام السياسي عن مصالحها ..
- الحالة الظرفية للاقتصاد الوطني، ونقاط القوة والضعف التي يتسم بها ..
- الآثار المترتبة على مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية، جراء تقديم الدعم الحكومي الاقتصادي أو التراجع عنه.
- وضوح وشفافية كل الإجراءات المتعلقة بالدعم الحكومي الاقتصادي، بحيث يجب أن يكون القرار بشأنه معلناً بشكل مسبق.
- الانطلاق من مقولة أن نوع الدعم الحكومي الاقتصادي وشكله وآليات تقديمه يمكن، بل يجب أن تتغير مع تغير العوامل والظروف والأسباب التي دعت لاتخاذ.
- في ضوء الاعتبارات الرئيسية آنفة الذكر، وغيرها الكثير، يتحدد نوع الدعم الحكومي الاقتصادي ومشكلته وآلياته، وهي أكثر من أن تحصى، ومرهونة بالحالة الاقتصادية الراهنة والظروف والشروط المحيطة باتخاذ قرار الدعم الحكومي الاقتصادي بحد ذاته.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، يتحدد نوع الدعم الحكومي الاقتصادي بغرض توجيه الاقتصاد الوطني وجهة محددة مسبقاً من حيث القطاع الاقتصادي المستهدف دعمه وفق إستراتيجية التنمية الاقتصادية الاجتماعية، حيث يمكن للدعم الحكومي الاقتصادي أن يتوجه للقطاع الزراعي أو للقطاع الصناعي أو يكون للقطاع الخدمي ذي البعد الاقتصادي كالسياحة والنقل...إلخ، أو البعد الاجتماعي كالصحة والتعليم...إلخ.

كما يتحدد نوع الدعم الحكومي الاقتصادي وفق الشرائح والفئات الاجتماعية المستهدفة من الدعم، فإذا كان بغرض تصحيح التشوه الناجم مفاعيل اقتصاد السوق الحر، فيتوجب أن يتوجه الدعم الحكومي الاقتصادي لصالح الشرائح والفئات الاجتماعية الأكثر تضرراً جراء تلك المفاعيل، إما عن طريق دعم المستهلكين بشكل عام أو شرائح معينة منهم أو توجيه الدعم للسلع الاستهلاكية، وكذلك دعم الأجور والرواتب لذوي الدخل المحدود .. إلخ. بمعنى توجيه الدعم للفئات والشرائح الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة بما يكفل ويضمن مستوى معيشي



على سبيل المثال: ظلت أسعار شراء القمح ثابتة منذ 1995 وتم تغييرها في الموسم الأخير، وغير مفهوم عدم مراعاة التغيرات في كلفة مستلزمات الإنتاج طيلة تلك السنوات.

بلغت الأرقام: بلغ الدعم الحكومي للقمح عام 2006 حوالي 28.5 مليار ليرة، عام 2005، 21.5 مليار ليرة منها 9.476 مليار ليرة دعم مصدر أي أن أكثر من ثلث الدعم الحكومي للقمح توجه إلى المستهلك الخارجي.

هناك أيضاً حالات مشابهة للحبوب الأخرى كالعدس والشعير والذرة الصفراء... الإشكالية مشابهة أيضاً في حالة تصدير القطن بالأسعار العالمية أي أقل من سعر التكلفة.

ثانياً: الخضار والفواكة إلخ (غير استراتيجية) مع اتباع سياسة تحرير الأسعار للمنتجات الزراعية غير الإستراتيجية فإن آليات الدعم لهذا القطاع باتت مختصرة على:

– تقديم قروض ميسرة عبر المصرف الزراعي للفلاحين.

– تقديم السماد .

بالمقابل انتقلت مهام التموين وجمعيات حماية المستهلك من سياسة التسعير الزراعي التي كانت تقوم بها بناء على القانون رقم 123 لعام 1960 الخاص بشؤون التموين والمعدل بالقانون رقم 22 لعام 2000 والقرارات العديدة الأخرى بحيث يجري إصدار نشرات تموينية مرتين كل أسبوع كانت تحدد سعر المزرعة وسعر الجملة وسعر المفرق.

الآن تقتصر مهام التموين وحماية المستهلك على مراقبة إشهار الأسعار والتقيد بالمواصفات، أي لم تعد هناك سياسة تسعير.

إن تحرير أسعار المنتجات الزراعية يعني تركها لقانون العرض والطلب، والأسعار التموينية المعلنه من حماية المستهلك هي أسعار استرشادية، بمعنى أنها غير ملزمة.

بالعودة إلى آليات الدعم فهي تندرج في خانة دعم عملية الإنتاج، وليس دعم المنتج أو حتى المستهلك كما في المحاصيل الإستراتيجية.

السؤال من يستفيد من هذا الدعم طالما أن الأسعار متروكة لقانون العرض والطلب؟

الدعم هو لعملية الإنتاج، قروض ميسرة ودعم للسماد، فهذا يؤدي إلى تحسين الإنتاج، أي جعل الموسم وفيراً، مما يؤدي إلى انخفاض سعر المزرعة، هذه المفارقة الأولى. حيث يكون الفلاح عرضة للخسارة إذا كان الموسم وفيراً جراء انخفاض سعر المزرعة إلى دون سعر التكلفة أحياناً.

بلغت الأرقام فقط على سبيل المثال لا الحصر (1 حسب معطيات وزارة الزراعة (التجارة الداخلية) لعام 2005.

● بلغ إنتاج الخضار والفواكه حوالي 7 ملايين طن قدرت كلفة إنتاجها بنحو 60مليار ليرة.

● ثمن مبيعات الفلاحين 70 مليار ليرة هامش ربح 10 مليارات

● تجار الجملة..... هامش ربح 40 مليار

● تجار المفرق..... هامش ربح 15 مليار

بالمقارنة مع عدد كل شريحة يقدر حصة الفلاح سنوياً 60ألف ليرة

● حصة تاجر الجملة..... 1.5 مليون ليرة

● حصة تاجر المفرق..... 35 ألف ليرة

أي أن الدعم يذهب بالتأكيد إلى تاجر جملة.

(2) فيذاك العام أي 2005 ووجد الفلاحون أنفسهم أمام حالة احتكار غير مسبوقة. النشرات التموينية الصادرة عن مديرية التجارة الداخلية بدمشق رقم 27 تاريخ 26/6/2005 حددت هامش ربح الفلاح 10 ٪. لم يتم تحديد هامش ربح التاجر الجملة هامش ربح التاجر المفرق 20. 30 ٪ + 15 ٪ لقاء التلف.

وجد الفلاحون أنفسهم أمام تدني الأسعار لبعض السلع إلى دون كلفة الجني والنقل لذلك تركوها في الأرض... ■■

فوائد هامة للأزمة المالية العالمية!! (2-2)



وبالتالي فإنه يجب العودة إلى تنفيذ الإطار العام الذي انطلق منه حزب البعث كإطار نظري واقعي وهادف، ألا وهو اقتصاد السوق الاجتماعي والذي يمثل بعد نظر، ولكن يجب أن نعود إلى النظام بحدافيره، ولأن ننسى الجزء الاجتماعي، وأن نطبق الجانب الاقتصادي على أكمله، فنحارب الاحتكار والبيروقراطية والفساد، ونركز على المالي، ونتصالح مع القطاع العام، ونعمل مجد لإعادة الاعتبار إلى هذا القطاع الذي ظلم كثيراً على الرغم مما قدمه ويقدمه وسيقدمه في ضوء قلة الإيرادات وقلة التوظيفات، وإعادة الاعتبار لدور الدولة حيث ثبت أن هذا الدور هام جداً، وكذلك إعادة النظر بالسياسة الضريبية والضغط الكبير الذي أثقل به كاهل هذا المواطن، ونسيان التسرع في سياسة رفع الدعم، لأن أية سياسة مالية أو

ستعتمد عليها، ولكن المهم أن الظروف الدولية السياسية والاقتصادية الضاغطة تمر بحالة من عدم التوازن الآن، وإن كان هناك حكمة في تجاوز المطبات الكثيرة الماضية عن طريق مؤسسات وقوى وطنية ذات تجربة كبيرة وذات فكر متجذر منجدد ونظرة موضوعية، وذات تصرفات رزينة مضبوطة، فإن المرحلة المقبلة أدق وأسهل للسير قدماً نحو إستراتيجية وطنية شعبية قادرة على البناء القوي والمتين العادل، الذي يعتمد على رفض التقليد في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى عدم الاقتناع إلا بتلك السياسات التي ترسخ وحدة الوطن وقوة المواطن، تلك السياسات التي تنطلق من مبادئ وأهداف لا تحابي أحداً إلا الوطن، والتي تكون انعكاساتها ذات أثر إيجابي يحقق السياسات الكلية للبلد .

◀ **د. سنان علي ديب**

هل ستكون الأزمة المالية العالمية بمثابة درس للراكضين وراء تنفيذ الإملاءات أو التقليد الأعمى بمعزل عن الخصوصية التي يتمتع بها بلدنا، رغم أنها أدت إلى الكثير من عدم الاستقرار، وانعكست سلباً على المواطن وعلى إيرادات الدولة؟

هل ستكون هذه الأزمة سبباً في نسيان فكرة الخصخصة أو تخسير القطاع العام الذي كان ولا يزال الموازن لاستقرار وتطور المجتمع؟ هل اقتنع هؤلاء أن دور الدولة وتدخلها أمر إيجابي لايد منه ضمن شروط وضوابط تملئها السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية؟

هل وصل هؤلاء إلى أن المنافسة هي الأساس في التطور الاقتصادي، والحجم الذي يجب أن يصله كل من القطاعين العام والخاص والمشارك، وبالتالي التعددية الاقتصادية لا بد منها في ظروف طبيعية واقتصادية، ومنافسة عادلة لا تقوم على إلغاء أو إقصاء الآخر من أجل الاستمرار؟ إن التنمية الحقيقية تنمية تشاركية يقوم بها كل من القطاعين العام والخاص وفق رؤية البقاء والاستمرار للأصلح، انطلاقاً من مناخات طبيعية تنافسية.

لم تتبلور رؤية صحيحة حول الأزمة حتى الآن، وليس واضحاً إن كان سينجم عنها إعادة تكوين لنهج اقتصادي إمبريالي عالمي جديد وفق رؤية جديدة لاحتكارات وقوى عالمية جديدة في مرحلة جديدة، أم لا، وقد لا يهتما كثيراً ماهية مقتضيات المصلحة الجديدة لقيادة العالم، وماهية المؤسسات المالية والاقتصادية والسياسية الجديدة التي

الإصلاح الإداري باستحضار إدارات أجنبية!!

◀ **نزار عاذلة**

للإصلاح عناوين عديدة، من أبرزها الإصلاح الإداري وتحديث نظم الأعمال في المؤسسات العامة وتحسين نوعية المخرجات الإدارية، وخاصة في المؤسسات الخدمية. والمتتبع لقضايا الإصلاح الإداري، ورغم التصريحات اليومية للحكومة حول هذه القضية لا يري أي إنجاز.

حدث خلال السنوات الماضية تحديث للبنية التشريعية، ولكن لم يرافقتها انتقال مؤسسي من بنى إدارية متخلفة إلى بنى مؤسسية معاصرة ذات رؤى مستقبلية واضحة ويعمل أفرادها بروح الفريق خدمة لأهداف المؤسسة والمجتمع. والسؤال المطروح: هل تلخص المشكلة الإدارية بالعوامل الفنية والتقنية؟ القضية سياسية بالدرجة الأولى، لذلك بقيت كل المشاريع الإصلاحية التي طرحت حبراً على ورق، لعدم توفر حامل اجتماعي سياسي.. عشرات المشاريع طرحت في السنوات الماضية حول الإصلاح الاقتصادي والإداري، وعشرات بل ومئات الندوات تناولت الواقع الإداري، ولكن دون رؤية واضحة ومحددة لمنهجية الإصلاح واتجاهه!! الحركة النقابية ترى في الإصلاح الإداري من خلال مؤتمراتها مالي:

– تفعيل دور المجالس واللجان الإدارية وإعطاء المرونة والصلاحيه لهذه المجالس .

– إيجاد آلية اختيار وتعيين للإدارات العليا والوسطى، تعتمد بشكل أساسي على معياري الكفاءة والنزاهة، وأن يكون للمؤسسة دور في اقتراح هذه الإدارات.

– إصدار نظام للتقييم المؤسساتي والإداري يعتمد على حزمة واسعة من المؤشرات، أهمها الإنتاجية وتطور الإنتاج ومؤشرات المخازين والسيولة والمديونية والمبيعات وتعزيز اللامركزية الإدارية.

– تطبيق نظم التكاليف المعيارية: بإصدار نظام محاسبي جديد يأخذ بعين الاعتبار عيوب النظام الحالي ويتلاءم مع المعايير المحاسبية العالمية المتعارف عليها، ويأخذ بعين الاعتبار التطور التقني والمعلوماتي.

– إعطاء مسالة التدريب والتأهيل جانباً كبيراً من الأهمية.

والسؤال هنا:

كيف يتم تعيين إدارات المؤسسات؟ وهل أثبتت هذه الإدارات نجاحها بشكل عام؟ وهل كانت بعيدة عن الخلل والفساد؟ البعض من الفريق الاقتصادي وبعض الوزراء يتحدثون عن الإصلاح الإداري، ولكن بمواربة واضحة .

إن فصل الإدارة عن الملكية بحاجة إلى تفسيرات كثيرة. لماذا نفصل الإدارة عن الملكية؟ لم نسمع رأياً في هذا الخصوص، وإنما بقي الطرح طرْحاً فقط.. الإدارات في مواقعها كافة من العليا إلى الأدنى يتم تعيينها بترشيح من الحزب، وهذا يحمله مسؤولية المجيء بإدارات فاسدة تمارس السمسرة وكل الموبقات، هي التي أوصلت مؤسساتنا إلى الخلل، والخسارة، والانهيار . لماذا لا يتحدث بعض الوزراء بصراحة حول هذا الموضوع؟

أيضاً، لماذا لا يتحدث النائب الاقتصادي بصراحة أيضاً حول هذا الموضوع الهام في حين يتحدث بمنتهى الصراحة حول الاقتصاد؟ في حين تؤكد الأوساط الحزبية اهتمام السيد رئيس الجمهورية شخصياً بعملية تطوير الحزب، وتتسم مؤتمرات الحزب السنوية بالحوارية والنقد، ولا شك أن هذا قدر لا فكاك منه من أجل الاستمرار والديمومة. ونحن نهرب من الوقائع ومن الحقائق ونتلظى خلف مصطلحات عديدة.

هناك أهمية في الإصلاح الإداري والتنمية الإدارية، وثمة ضرورة في إحداث هيئة للتنمية الإدارية. وقد أحدث معهد للإدارة وتخرجت منه قيادات إدارية، ولكن أين هي هذه القيادات؟ لقد رجعت إلى مواقعها الأولى، ولم يعين أي متخرج في موقع إداري هام..، الآن، وإمعاناً في الهروب من الواقع طرحت مرافق هامة على الاستثمار كمرفأَي اللاذقية وطرطوس وشركات أخرى، والهدف فصل الإدارة عن الملكية. ولكن بإدارات أجنبية من خارج القطر، ورافق ذلك حملات تضليلية لتبرير ما جرى حول الفساد في المرفأَي، وحول المافيات التي تمارس التشليح، وحول تخلف أداء وعمل المرفأَي قياساً إلى المرفأَي المجاورة.

هل سورية تنقذت إلى إدارات نظيفة وإلى كوادر مؤهلة. وهل الفساد أصبح عاماً في المجتمع حتى نستحضر إدارات من الخارج؟ تساؤلات بلا أجوبة حتى الآن!!! ■■

في ظل الصمت والتجاهل.. سكان قرية الفجر يرفضون التقسيم

أجسادهم بنيران الاحتلال الإسرائيلي، ولهذا فإننا في قرية الفجر وبعد العديد من المشاورات واللقاءات مع الأهالي والشيوخ والسكان قررنا توجيه رسالة إلى المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان ولكل أصحاب الضمائر الحية في تجنيد أصواتهم للتأثير على أصحاب الشأن السياسي في مراكز القرار للدفاع عن مصير سكان قرية الفجر السورية المحتلة...

■ **موقع الجولان**

وقد وجه سكان قرية الفجر السورية المحتلة رسالة إلى المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان مايكل ويليامز، مع نسخة عنها إلى الجنرال كلاوديو غرتسيانو، قائد قوات اليونيفيل في جنوب لبنان، أعربوا خلالها عن استيائهم واحتجاجهم على ما يتردد عن احتمال دخول الأمم المتحدة للقرية، وتقسيمها ووضع الحواجز في وسطها، وحرمانها من حقوقها المكتسبة في العيش بكرامه وتناغم ووثام. وأكدوا أن قرية الفجر هي إحدى قرى الجولان السوري المحتل، وقد احتلت عام ١٩٦٧، وكانت قبل ذلك تابعة إلى محافظة القنيطرة إدارياً ومدنياً، ولم تكن في يوم من الأيام تابعة إلى الدولة اللبنانية، وإن القسم الشمالي منها أقيم على أرض سورية تابعة للسكان ولديهم الطابو والمستندات التي تثبت ذلك. واستغرب الأهالي أن تتم معالجة مشكلة القرية بين «إسرائيل» ولبنان والأمم المتحدة، بغياب الدولة السورية صاحبة الشأن، وبغياب أي ممثل من سكان القرية، وهذا يجعل القرارات التي تتخذ غير صحيحة وغير قانونية، ولا يمكن أن يقبل بها سكان القرية لأنها تمس مصالحتهم القومية والإنسانية.

■ ■

وما زال أصحابها أحياء يرزقون..نحن اليوم أمام واقع عجيب وغريب كيف يقبل الإخوة في لبنان أن يتم تجاهل الحكومة السورية وأخذ رأيها حول قرية الفجر؟ وكيف يقبلوا بتجاهل رغبات إخوة وأشقاء لهم يعانون الأمرين منذ سنوات، وكان الفجر وسكانها غرباء عن وحدة الانتماء والمصير والهدف الواحد المشترك؟إننا إذ ندرك أن إسرائيل ومن معها من حلفائها في الغرب لم يراعوا يوماً تطلعات الشعوب المضطهدة نستغرب كيف تمارس هذه السياسية اليوم من قبل أولئك الذين اكتوت



السورية وسكان قرية الفجر المحتلة بأن أراضي الفجر الحالية هي الحدود التاريخية للقرية، ولم تتسع خارطة القرية باتجاه الحدود الشمالية مع لبنان كما ادعت الحكومة اللبنانية آنذاك، إنما تجاهل الإخوة اللبنانيون وبشكل خاص سكان قرية الماري المجاورة أن هناك أجزاءً من الأراضي التي يستخدمونها تعود بالملكية إلى سكان الفجر،

الذي لم تستجب له دولة الاحتلال..واليوم وبعد أكثر من واحد وأربعين عاماً وأكثر من ثماني سنوات على تحرير الجنوب اللبناني والإعلان عن خط لارسن الدولي الوهمي المتعلق بتقسيم قرية الفجر إلى حارة شمالية لبنانية وحارة جنوبية سورية محتلة، دون اعتبار واحترام الحقائق والوثائق والخرايط التاريخية الواضحة لدى الحكومة

لا أحد يعلم ماذا جرى ويجري في أروقة الأمم المتحدة وحكومتَي «إسرائيل» ولبنان، بالنسبة للقرار الأخير حول ما تحدثت عنه وسائل الإعلام وتصريحات بعض مسؤولي القوات الدولية في جنوب لبنان حول مصير قرية الفجر العربية السورية، التي ما زالت تحت وطأة مؤامرة دولية يجري ترسيمها وتقسيمها وتحديد مصير سكانها، في تجاهل واضح ومقصود لأصحاب الشأن الأساسي والرئيسي في تحديد مصير هذه البقعة الغالية من الأرض السورية المحتلة منذ العام ١٩٦٧. حول هذا الموضوع اتصلنا بالأخ نجيب الخطيب الناطق الرسمي باسم أهالي قرية الفجر وكان لنا هذا الحديث معه:

منذ هزيمة إسرائيل عام ٢٠٠٠ في لبنان، ومن أجل إبراز النصر الكبير الذي توجهته المقاومة الوطنية في لبنان، تم الاتفاق على ترسيم الحدود اللبنانية مع الدولة الإسرائيلية المحتلة، إلا انه بعد عدوان حزيران عام ١٩٦٧ واحتلال إسرائيل للجولان السوري بما فيها كامل حدود وأراضي قرية الفجر السورية، أصبح متعارفاً عليه أن جميع الأراضي العربية المحتلة في العام ١٩٦٧ يجب أن تخضع للشرعية الدولية والمتمتلة في تنفيذ القرار ٢٤٢ وانسحاب إسرائيل من جميع تلك الأراضي، الأمر

لمصلحة من الدفاع عن المعاهدة الأمريكية العراقية؟

كانوا مع طائفة ضد أخرى والعكس بالعكس، ومرة مع الأكراد ضد العرب، ومع أكراد العراق ضد أكراد تركيا، ومع تركيا ضد الكرد، فالأمريكيون لا يهتمهم سوى نهب شعب العراق وكل شعوب العالم، فواهم كل من يفكر من الكرد بأنه يمكن أن تقف أمريكا إلى جانب قضية الشعب الكردي، وتجربة القائد الكردي الكبير ملا مصطفى البرزاني معهم أكبر دليل على ذلك حيث قال وهو على فراش الموت:«لا تتقوا بأمرिका».

لم يعد ينطلي على أحد من القوى الخيرة والواعية في العالم الدعايات الأمريكية وتستترها بالديمقراطية وحق الشعوب وحقوق الإنسان، فجرائمها في العراق وفي مناطق مختلفة من العالم تأكد بطلان هذه الإدعاءات.

إن الأزمات الخانقة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تعيشها الولايات الأمريكية المتحدة والدول الامبريالية الأخرى، التي لا تنتهي إلا بزوالها، تؤكد على زيف تلك الدعايات والتهديدات. إن التآخي والتلاحم والاعتراف المتبادل بين مختلف أبناء الشعب العراقي وكل شعوب المنطقة وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والانتهاء من العقلية الشوفينية والتعصب القومي هو الكفيل بتحقيق الوحدة الوطنية وطرد كل المحتلين المستعمرين وإفشال مخططاتهم، وليس أبداً بالاعتماد أو الإستقواء بالقوى الخارجية وخاصة الدول الامبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية عدوة الشعوب والإنسانية برمتها.

■ ■



الأخرى بالاحتلال الأمريكي، وسيُطرد المحتلون والتكفيريون والإرهابيون من العراق عاجلاً أو آجلاً. فمن مصلحة الشعب العراقي التلاحم والوحدة والاعتراف المتبادل بالحقوق والواجبات وتحقيق الديمقراطية الوطنية والعدالة الاجتماعية والعلمانية والمساواة بعيداً عن التمييز بين مختلف أبنائه، وضمن تحالفهم مع شعوب المنطقة والأنظمة الوطنية فيها ضد السياسة الأمريكية وكل القوى المتحالفة معها. أثبتت كل الأحداث في العراق وفي مناطق مختلفة من العالم بأن الأمريكيين والدول الاستعمارية الأخرى لم يكونوا يوماً ما مع قضية أي شعب في العالم وخاصة قضية الشعب الكردي، وإن تجربة الشعب العراقي مع الامبريالية الأمريكية أكبر دليل على ذلك، فتارة

◀ **قامشلي- عبد العزيز حسين**

من المعروف لدى جميع أبناء الشعب العراقي، وكل القوى الوطنية والديمقراطية فيها، أن جوهر أهداف المعاهدة التي يطرحها الأمريكيون مع العراق هو احتلاله رسمياً، وبموافقة عراقية رسمية، وإقامة العديد من القواعد العسكرية في مختلف مناطق العراق، مهمتها ليست فقطل ضد الشعب العراقي، بل ضد كل قوى الممانعة للمخططات الأمريكية في المنطقة. والجميع بات يعلم في العراق وخارجه ما ارتكبه الأمريكيون وما سمي «بقوى التحالف» من جرائم، ونهب، وسلب، وتمزيق، وتشنيت، وإفقار، وتجويع، وأخطر ما ارتكبهوه إثارة وتسمير النزاعات الطائفية والقومية والعشائرية، وهذا ما لم يتعود عليه الشعب العراقي خلال تاريخه الطويل إلا أيام نظام صدام الدكتاتوري البائد والاحتلال الأمريكي حالياً.

لم يعد مقبولاً أبداً أن تصرح بعض القيادات العراقية ومنهم بعض القيادات الكردية بالموافقة على المعاهدة الأمريكية العراقية والقبول بها بالشكل الذي يفرضه الأمريكيون أو الاستقواء بالقوى الخارجية المعادية، في الوقت الذي يجري في أكثر مدن العراق وفي مناطق مختلفة من العالم مظاهرات واحتجاجات ضد الاحتلال الأمريكي وجرائمه بحق الشعب العراقي. إن الاحتلال مرفوض عالمياً ولا يمكن أن يقبل الشعب العراقي بعربة وكرده وغيرهم من الأقليات والقوميات



النقطة التي تنتج فيها إيران ما يكفي من المعدات النووية لصنع سلاح - «ربما يجري بلوغها في وقت مبكر أثناء الولاية الرئاسية المقبلة».

كما قال أوباما إنّه يتوجب على الولايات المتحدة فرض مقاطعة على الواردات الإيرانية من البنزين والمشتقات النفطية المكررة. مشيراً إلى أن حكومة بوش لم تمض إلى حد اقتراح مثل هذا الإجراء، كتب سانغر: «غير أن مقاطعة ربما تشكل فعلاً حربياً»..

وبصدد مسألة باكستان، كتب سانغر: «السيد أوباما هو الذي أبدى استعداداً أكبر بكثير من ماكين للتهديد بإرسال قوات أمريكية».

يتحدث أوباما، بقدر ما يتحدث ماكين، بوصفه ممثلاً لطبقة أمريكية حاكمة، سوف تملي السياسة الخارجية والعسكرية الأمريكية وفق ما ترى أنه مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية في العالم.

سوف تؤدي الأزمة الاقتصادية ذات الطابع الشامل، رغم أنها تتمركز حول أقول الموقع الاقتصادي للإمبريالية الأمريكية في العالم، دون أدنى شك إلى دفع هذه السياسة في اتجاه أكثر عدوانية وحربية، أيأ كان الحرب الرأسمالي الذي سيحتل البيت الأبيض. تمثل الأزمة الاقتصادية في عالم الأعمال الدولي مصدراً متزايداً للتوتر والنزاع بين الأطراف الإمبريالية والرأسماليين المتنافسين.

سوف تحاول الولايات المتحدة، أكثر مما فعلت في العقد المنصرم، تعويض أفعالها الاقتصادي في سياق اضطراب مالي وتراجع اقتصادي بوسائل عسكرية. ُينبغي استخلاص دروس من التاريخ.

لقد أدت آخر أزمة اقتصادية كبرى ـ الركود في الثلاثينات ـ إلى سلسلة من النزاعات المسلحة وأفضت إلى مذبحة الحرب العالمية الثانية.

تجري الانتخابات الأمريكية للعام ٢٠٠٨ في سياق انحسار عميق، وتساعد للعنف العسكري، وهي تشير إلى الأخطار الهائلة التي تطرحها أوهام أوباما والحزب الديمقراطي السياسية. مرة أخرى، جرى خنق الشعور القوي المناهض للحرب لدى الشعب الأمريكي عبر تحويله خلف الجناح الديمقراطي للإمبريالية الأمريكية.

إذا فاز أوباما في الانتخابات، وهذا ما يزداد ترجيحاً، سيتوجه النضال ضد العسكرية والحرب، ضد حكومته.

■ ■

◀ **بقلم: باري غراي**

بينما ينصب اهتمام العالم على الأزمة الاقتصادية العالمية، تواصل الولايات المتحدة شن حربها الاستعمارية الجديدة في العراق وضاعفت من حجم العنف في عملياتها العسكرية في أفغانستان ومناطق باكستان الحدودية.

وقد جرت الإشارة إلى قرار توسيع الحرب الاحتلالية في أفغانستان الشهر الماضي بكشف أنّ الرئيس بوش وقّع في تموز أمراً سرياً يسمح باستخدام قوات برية أمريكية في باكستان. وفي أفغانستان نفسها، كثّفت الولايات المتحدة وحلفاؤها في الناتو من هجماتهم على أهداف عسكرية ومدنية بهدف قمع حرب مقاومة ضدّ الاحتلال الأجنبي تزداد قوة.

أصبح الوضع العسكري والسياسي الأمريكي في أفغانستان قضيةً رئيسية في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، والديمقراطي باريك أوباما، المنصّر لاستطلاعات الرأي، هو الذي أظهر حماساً أكبر في ترويجه لتصعيد كبير للتدخل الأمريكي. ففي خطاب ألقاه في فرجينيا، قال إنّه سيرسل قوات تعزيز أمريكية إضافية، ربما يبلغ عددها ١٥ ألف جندي أو أكثر، ما أن يقع في البيت الأبيض. وصرح قائلاً: «أنّ الألوان لسماع نداء أولئك المطالبين... بمزيد من الجنود. لذا، سأرسل على الأقل كتيبتين أوّ ثلاثاً إضافية إلى أفغانستان».

«اندفاعات بلاغية»، هذا هو الوصف الذي قدّمه أوباما لتصريحات أطلقت أثناء حملة جمع أموال في سياتل نظّمها رفيقه السيناتور جوزيف بيدن ونصت على أنّ الرئيس سوف يردّ على أية أزمة كبرى في السياسة الخارجية بعد ستة أشهر من انتخابه باتخاذ قرارات «قاسية بشكل لا يوصف» وغير شعبية. ذكر بيدن خمسة مراكز محتملة للنزاع: الشرق الأوسط وأفغانستان وباكستان وكوريا الشمالية وروسيا. لم تكن الملاحظات المرعبة التي أدلى بها بيدن «اندفاعات بلاغية»، وهو ما أكدّه مقال مطوّل نشرته صحيفة نيويورك تايمز وكتبه مراسل الصحيفة في البيت الأبيض ديفيد سانغر، الذي حلّل مواقف أوباما وخصمه الجمهوري السيناتور جون ماكين في مجال السياسة الخارجية. أشار سانغر إلى مسائل أساسية يتخذ بصدها أوباما موقفاً أكثر عدوانية من موقف ماكين.

بالنسبة لإيران على سبيل المثال، قال ماكين إنه مستعد لقبول اتفاق يسمح لإيران بإنتاج اليورانيوم على أراضيها، في حين سربّ معسكر أوباما للصحيفة بأنّ البيت الأبيض بقيادة أوباما «لن يسمح لإيران بإنتاج اليورانيوم على الأراضي الإيرانية، وهو ما يلتقي بالخط المتشدّد الذي تنتهجه حكومة بوش». يشير سانغر إلى أنّ أوباما صرّح قائلاً: «لن نستبعد الخيار العسكري أبداً» وبأنّه لن يعطي الأمم المتحدة «حق الفيتو» بصدد قرار بمهاجمة المنشآت النووية الإيرانية. يواصل سانغر قائلاً إنّ مسؤولين في المخابرات الأمريكية يؤكّدون على أنّ «عتبة» ضربة عسكرية محتملة ـ

زمن القارات وزعزعة استقرار الكوكب

◀ تيبيريوغراتسياني ترجمة قاسيون

يبدو أن إعادة تأكيد دور روسيا كفاعل عالمي، مع النمو الاقتصادي القوي للعماقين الآسيويين الصين والهند، قد وسم في إطار العلاقات الدولية وسمًا نهائيًا نهاية موسم القطب الأحادي بإدارة أمريكية ووضِع شروطًا دُنيا وكافية لبناء نظامٍ كوكبي يستند إلى مزيد من الأقطاب. والأرجح أن الكيانات الجيوسياسية التي تميز هذه الدورة الجديدة لن تكون على الأرجح الأمم أو القوى الإقليمية، بل الفضاءات القارية الكبرى.

دورة جيوسياسية جديدة

يعود النظام العالمي الجديد الذي تحقق بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ بصورة خاصة لثلاثة عوامل متزامنة: يرتبط الأول بالسياسة الأوراسية التي أطلقت في موسكو، بعيد نهاية رئاسة يلتسين، اعتباراً من العام ٢٠٠٠ – ٢٠٠١، ويرتبط الثاني بالنمو الاقتصادي المميز لإمبراطورية المنتصف القديمة التي جعلت من بكين، بعد تقديم الإدارة الصينية لها في إطار إستراتيجيةٍ جيوسياسية طويلة الأجل، عملاقاً اقتصادياً. وأحد الفرقاء الرئيسيين في السياسة العالمية في القرن الحادي والعشرين. ويرتبط العامل الثالث ارتباطاً وثيقاً بنشاط التغلغل العسكري الأمريكي في فضاء الشرق الأدنى والشرق الأوسط، وهو نشاطٌ ترفقه واشنطن، بأسلوب تعاضدي، بنشاط مكثّف من الضغط السياسي والاقتصادي في بعضّ المناطق الحرجة كآسيا الوسطى.

لقد أظهرت العناصر المذكورة أعلاه بعض العناصر الهامة المفيدة في إجراء تحليل جيوسياسي للسيناريوهات العالمية المستقبلية: مركزية الصين كمنطقة محورية في أوراسيا، وأهمية الصين كمعصر استقرار في الكتلة القارية الأوراسية، وتوازن للكوكب بأكمله، فضلاً عن ذلك، أعادت العناصر نفسها طرح التوترات الدائمة على المستوى العالمي بين القوى البحرية التي تمثلها اليوم الولايات المتحدة الأمريكية من جانب، وبين القوى القارية التي تشكلها بصورة رئيسية روسيا والصين من جانب آخر.

للمرة الأولى منذ تفكك الاتحاد السوفييتي، نشهد تعزيزاً وتحسيناً لترتيبات جيوسياسية هامة، مثل منظمة مؤتمر شنغهاي ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي لدول رابطة الدول المستقلة، التي تجمع روسيا وبلدان القارة الآسيوية الرئيسية.إن ترتيبات كهذه مفتوحة أيضاً لباكستان وتركيا وإيران، لكنها تستثي القوى الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. ينبغي أن نضيف كذلك المحاولات والتطلعات الأمريكية الجنوبية الخاصة بتأسيس نظام دفاعي لشبه القارة الهندية اللاتينية، متحرر من واشنطن.

أدى العمل الدؤوب ونسج العلاقات الخاصة بين روسيا والهند والصين وإيران وبلدان آسيا الوسطى، التي أقامها بوتين ويواصلها الآن ميديفيد بمهارة، إلى تباطؤ النزعة التوسعية الأمريكية في قلب آسيا، كما أنه أثار بقوة حفيظة مجموعات ضغط أوروبية وما وراء أطلسية كانت تأمل، في مطلع تسعينات القرن الماضي، في توحيد الكوكب برعاية واشنطن، بطة الإنسانية وقبل كل شيء

تشكيل حكومة عالمية وفق معايير ليبرالية لاقتصاد السوق، وذلك باستخدام «موجات ديمقراطية»، أو بالأحرى «صفاقات ديمقراطية». كما سنرى لاحقاً مع الاعتداءات و«الحروب الإنسانية»، التي شنّها الغرب الأمريكي المركزي ضد الاتحاد اليوغوسلافي وأفغانستان والعراق. على الرقعة العالمية، تشكيل ما يشبه كتلة أوراسية، لا تزال الآن في طورها الجنيني، وتوازنها مختل لصالح الجزء الشرقي من الكتلة القارية، وذلك بصورة أساسية بسبب غياب أوروبا ككيان سياسي متماسك وإدماجه المصطنع في المعسكر «الغربي»، فضلاً عن ذلك، ساعد هذا التشكل بفعل الاستقطاب الميول القارية لبعض حكومات أمريكا الجنوبية (الأرجنتين والبرازيل وفنزويلا وبوليفيا) مظهرًا بذلك فرضية واقعية لسيناريو متعدد الأقطاب قيد التشكيل، يرتبط بكيانات جيوسياسية قارية.

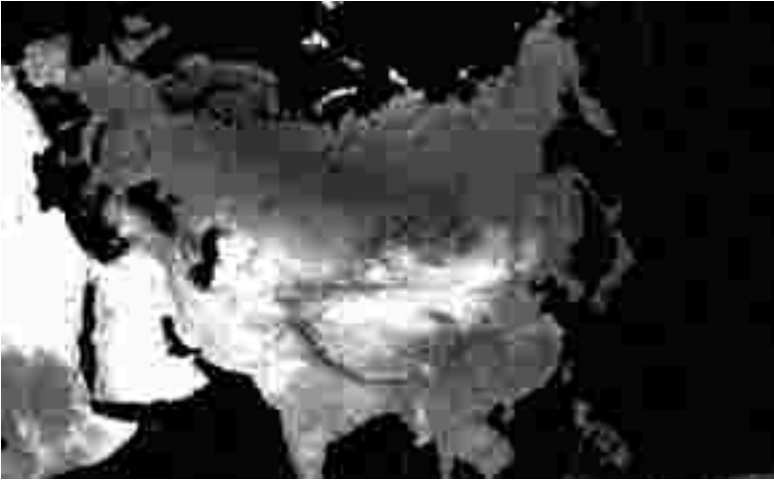
توترات جديدة وقديمة

في الفترة الأخيرة، أيقظت الخشية من تضافر المصالح الجيوسياسية بين القوى العظمى الأوراسية (روسيا والصين والهند) والميول القارية لبعض الحكومات الأمريكية الجنوبية اهتماماً حثيثاً لدى وزارة الخارجية الأمريكية وبعض مراكز الأبحاث الأطلسية، المكلفة بتعيين مناطق الأزمة وتحديد سيناريوهات جيوسياسية تتناغم مع رغبات واشنطن والبنتاغون ومصالحهما الشاملة، وهو اهتمام بهذه المناطق من الكتلة القارية الأوراسية– وشبه القارة الهندية اللاتينية– الأكثر عرضةً للتمزقات بسبب التوترات الداخلية التاريخية التي لم يجر حلها بعد.

نعتمد إذاً أنه يمكننا تقديم تفسير كفء لبعض الأوضاع الحرجة التي تقترحها وسائل الإعلام الرئيسية بشيء من التضخيم على الرأي العام الغربي من منظور إجراء عمليات تهدف إلى إزعاج الصين وروسيا والهند وبعض الحكومات الأمريكية اللاتينية والضغط عليها.

نشير هنا إلى ما يذكر بوصفه مسألة أقلية شعب كارن و«الثورة» العضرانية في ميانمار، وإلى مسائل التبت وأقلية شعب أويغور في جمهورية الصين الشعبية، وإلى زعزعة استقرار باكستان والإبقاء على أزمة داخلية في المنطقة الأفغانية.

عبر استغلال التوترات المحلية في بعض المناطق الجيوسياسية، أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية



مع حلفائها الغربيين عملية زعزعة استقرار طويلة الأمد لكل قوس الهملايا، وهي محرقة قارية حقيقية ستورط ثمانية بلدان من الفضاء الأوراسي (نيبال وباكستان وأفغانستان وميانمار وبنغلادش والتبت وبوتان والهند). تجري عملية زعزعة الاستقرار هذه بالتنسيق مع العملية التي أطلقتها الولايات المتحدة في منطقة القوقاز، على أساس مؤشرات عرضها منذ أكثر من عشرة أعوام بريجينسكي في كتابه «رقعة الشطرنج الكبرى»، يبدو فضلاً عن ذلك أن هذه العملية تتزاوج مع مشروع الشرق الأوسط الكبير الجديد لبوش ورايس وأولمرت، الهادف لإعادة تعريف توازنات كل المنطقة لصالح الولايات المتحدة وحليفها الإقليمي الرئيس، أي إسرائيل، وكذلك لإعادة النظر في حدود بلدان المنطقة الرئيسية (إيران وسورية والعراق وتركيا) على طول الخطوط المذهبية والعرقية.

في موازاة عملية زعزعة الاستقرار هذه، الجارية في قوس الهملايا، يبدو وفق رأي البروفسور لويز ألبرتو مونيز بانديرا أن الولايات المتحدة قد أطلقت عمليةً أخرى مماثلة في حديثها الخلفية السابقة، أي بوليفيا: تحديداً في «منطقة نصف القمر» على أساس توترات عرقية واجتماعية وسياسية تؤثر على المنطقة بأكملها.

في إطار الاستراتيجيات الهادفة لتفتيت الفضاءات القارية السائرة نحو الاندماج، من المفيد الإشارة إلى الدور الكبير الذي لعبته وتلعبه المنظمات غير الحكومية المدعوة بالإنسانية. وفق ميشيل شوسودوفسكي، مدير مركز أبحاث العولمة، ارتبط عددٌ من تلك المنظمات مع CIA ارتباطاً مباشراً، عبر منظمة تعزيز الديمقراطية، وهي منظمة أمريكية قوية تأسست في العام ١٩٨٢ بهدف تعزيز المؤسسات الديمقراطية في العالم بفضل نشاطات غير حكومية.

إذاً، سيكون تاريخ القرن الحادي والعشرين على الأرجح تاريخ مواجهة بين توجهين متضادين: توجه تفتيت الكوكب، الذي تسلكه حالياً الولايات المتحدة، وتوجه الاندماجات القارية، الذي تتمناه أكبر القوى الأوراسية وبعض حكومات شبه القارة الهندية اللاتينية.

■ مجلة «أوراسيا ريفيستادي ستودي جيوبوليتيتشي» العدد ٢

◀ حمزة منذر

منذ أن سقطت بلاد الرافدين بأيدي الاحتلال الأمريكي، كان واضحاً أن بلدنا سورية أصبحت في قلب الخطر المصري، وأن المنطقة عموماً دخلت مرحلة جديدة من السيطرة الأمريكية-الصهيونية تحاول ألا تستثني أحداً. وهي مرحلة لا تنفع معها الشعارات أو أي شكل من أشكال المهادنات إزاء ما ظهر- منذ البداية- من هول وخطورة المخطط الأمريكي ضد المنطقة وتغيير بنيتها السياسية والجغرافية والديمغرافية بقوة الحديد والنار وتسيير الصراعات العرقية والمذهبية، وصولاً لإشعال الحروب الأهلية في غير مكان وغير بلد.

...ولأن سورية وقوى المقاومة في لبنان وفلسطين والعراق ومعهم كل قوى التحرر الوطني في المنطقة والعالم، رفضوا الإملاءات الأمريكية-الصهيونية، وفي ضوء تحوّل خيار المقاومة الشاملة واقعياً إلى معادل وحيد وحقيقي في وجه الاحتلالين الأمريكي والصهيوني، رأينا هذه السلسلة الطويلة من الاعتداءات والحروب والمؤامرات المركبة (من الخارج والداخل) ضد قوى المقاومة والممانعة في المنطقة منذ احتلال العراق وخصوصاً بعد أن تبنين الخلل في تنفيذ الأجل الزمنية للمشروع الأمريكي في طبيعته الأصلية. ..فعلى المستوى العملي لتنفيذ ما أسلفنا من أهداف سياسية وإستراتيجية كبرى لقوى العدوان، حاولت واشنطن استخدام نظرية «العصا والجزرة» في آن معاً، وعلى كل الجبهات. فالحديث الأمريكي عن عراق مستقل وديمقراطي كان ثمنه أكثر من مليون شهيد مع اقتتال عراقي- عراقي من صنع الاحتلال وتحت مراقبته المباشرة. كما أن الحديث عن رؤية بوش حول الدولة الفلسطينية قبل نهاية عام ٢٠٠٨، كان في حقيقته قناعاً لمزيد من المجازر الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني وضرب وحدته الوطنية (ما حدث ويحدث في غزة نموذجاً).

... ولأن سورية رفضت سلسلة المطالب الأمريكية- منذ قائمة كولن باول حتى الآن- توهمت واشنطن أنه باستخدام «عصا» الاعتداءات الصهيونية المباشرة، وإعطاء الضوء الأخضر لخلايا الفكر التكفيري الممولة عربياً، للقيام بأعمال إرهابية في الداخل، يمكن شل سورية وعزلها عن قوى المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق.

وعندما تبين للأطلسيين الجدد فشل تلك المحاولات، قررت إدارة بوش قبل رحيلها القيام بعدوان مباشر غير مسبوق ضد سورية وارتكبت مجزرة وجريمة حرب ضد عمال سوريين في مزرعة «السكرية» بالقرب من مدينة البوكمال في محافظة دير الزور.

...واللافت هنا أن توقيت الجريمة الأمريكية الجديدة ضد سورية قد تراقف مع:

● فشل توقيع ما يسمى ب«الاتفاقية الأمنية» بين قوات الاحتلال في العراق والحكومة العراقية تحت ضغط المظاهرات العارمة للشعب العراقي ضد الاتفاقية التي تشرعن وجود الاحتلال حتى نهاية عام ٢٠١١. وقد سبق للبيت الأبيض أن اتهم سورية بعرقلة توقيع الاتفاقية. وهذا شرف ندعيه ولا نكره في سورية لأن الشعب العراقي يرفضها ونحن معه.

● تصعيد الوضع على الحدود الباكستانية- الأفغانية، والحدود التركية- العراقية، والدخول الأمريكي على خط الأزمة بين الهند وباكستان ومتابعة التدخل في شؤون شعوب القفقاس، وكل ذلك يشير إلى نوايا واشنطن توسيع رقعة الحرب على أراضي الغير وأقلها خلق المناخ لإشعال حروب أهلية تخدم المشروع الأمريكي إستراتيجياً.

● زيارة نائب مدير المخابرات المصرية اللواء «عمر القناني» إلى بيروت، والتي تثير الشكوك في توقيتها وغاياتها والتنسيق المصري- السعودي بشأنها بحجة ملء الفراغ العربي الحاصل في لبنان في «مواجهة المد الفارسي». في حين أن التنسيق السعودي- المصري كان وما زال منصّباً على إخماد المقاومة الحقيقية ضد الاحتلالين الأمريكي والصهيوني. وما تناقلته الأنباء عن دور الأمير بندر بن سلطان في تمويل خلايا الفكر التكفيري في المنطقة إلا استمرار لما كانت تقوم به السعودية في دعم حركة طالبان في أفغانستان!

...وبالعودة إلى الجريمة الأمريكية الجديدة ضد سورية لآبد من التوكيد، انه بقدر ما يؤيد شعبنا الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السورية بشأن إغلاق المركز الثقافي والمدرسة الأمريكية في دمشق وتوجيه رسالة للأمين العام للأمم المتحدة ورئاسة مجلس الأمن، بقدر ما يعتبرها غير كافية، خصوصاً أن استطلاعات الرأي التي أجرتها وسائل إعلامنا المحلية أظهرت حجم العداء الحقيقي لجماهير شعبنا ضد العدوانية الأمريكية- الصهيونية. كما أظهرت المخزون الوطني والتراث الكفاحي لشعبنا ضد الغزاة قديمهم وجديدهم، من ميسلون وحتى الآن.

إن مظاهر التأييد الشعبي العربي لسورية ضد الجريمة الأمريكية، نقطة قوة لنا تعزز ضرورة التزام خيار المقاومة الشاملة وتعبئة قوى المجتمع على الأرض استعداداً للمواجهة المرتقبة ضد أعداء الخارج والداخل. كما أن التغطية الإعلامية العالمية للجريمة الأمريكية ضد سورية تشير إلى أن التحالف الأمريكي- الصهيوني يعد العدة لمغامرة عدوانية جديدة ضد سورية والمقاومة في لبنان وقد صرّح بذلك وزير الحرب الصهيوني باراك قائلاً: « مستعدون للحرب بشكل أفضل مما كنا قبل حرب تموز، وأن الجيش الإسرائيلي مجهز بمعدات وأسلحة جيدة جداً كانت عبارة عن استخلاصنا للعبير من الحرب عام ٢٠٠٦».

بالمقابل علينا ليس فقط استخلاص العبر، بل الاستعداد للمواجهة والانتصار فيها كما انتصرت المقاومة في حرب تموز، لأن لا حل إلا بزوال الاحتلالين الأمريكي والصهيوني عن أرضنا!

رغم أنف الأمريكيين وأزماتهم

«الاستخبارات» ترفع ميزانيتها و«غيتس» يبتز الكونغرس



أعلن المكتب الصحفي لمدير المخابرات القومية الأمريكية أواسط الأسبوع الماضي، أن ميزانية المخابرات، التي تضم ١٥ جهازاً خاصاً، ارتفعت بأكثر من تسعة بالمائة في السنة المالية ٢٠٠٨، أي من ٤٣.٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ٤٧.٥ مليار دولار في هذا العام، وسط ترحيب رئيس لجنة الأمن الداخلي في مجلس الشيوخ الأمريكي السيناتور جوزيف ليبرمان بهذا الكشف الذي كان يعتبر سراً مهماً من أسرار الدولة في السابق ولكن ذلك تعدل بموجب قانون صدر في عام ٢٠٠٧.

على صعيد مواز لا يقل خطورة في دلالاته لاتجاهات النوايا الأمريكية دعا وزير الحرب الأميركي روبرت غيتس لتطوير الترسانة النووية الأمريكية، محذراً من أن الترسانة «المتقدمة»

حسب تعبيره تواجه مصيراً هابطاً قاتماً، متحدثاً عن هجرة جماعية للمصممين والفنيين الأمريكيين الأكفاء في هذا المجال.

وأشار غيتس في خطاب أمام «معهد كارنيجي للسلام الدولي» إلى أن من سماهم الخصوم ومنهم الصين وروسيا يطورون ترساناتهم النووية، موجهاً هذا التحذير ليحث الكونغرس على تمويل جهود التحديث التي تتبناها وزارتا الدفاع والطاقة الأمريكيتين لاستحداث تصميمات أسلحة جديدة قال إنه يمكن استخدامها لجعل الترسانة الأميركية أكثر أماناً وسلامة، زاعماً في الوقت نفسه أن الولايات المتحدة هي الدولة النووية الوحيدة المعلنة التي لا تطور ترسانتها النووية ولا تملك القدرة على إنتاج رؤوس نووية جديدة..!

أزمة الرأسمالية.. إنها مسألة وقت قبل موت المريض!

◀ مايك ويتني - ترجمة قاسيون

قدم جورج بوش مؤخراً، ضمن مؤتمر صحفي مرتجل، ما يمكن اعتباره أكثر أذاء هزلي يقدمه خلال ثماني سنوات هي فترة رئاسته.. بدا مثل الريان على سطح منطاد هيندينبيرغ. حاول جاهدا أن يؤكد للشعب أن «كل شيء على ما يرام» في الاقتصاد، وأن ودائع الجميع في أمان تام في هذا النظام المصري المتداعي بسرعة..

متكئاً بتكاسل على المنصة الرئاسية، هز بوش كتفيه وقال:

«أملئ هو أن يأخذ الناس نفساً عميقاً، ويدركوا أن ودائعهم محمية من حكومتنا. إننا لا نرى النمو الذي نتمنى أن نراه، لكن النظام المالي متين بشكل جوهري»..

صحيح.. «خذوا نفساً عميقاً» واسترخوا. لا داعي للربعب.. يجب أن لا ندع الصفوف الطويلة من المدعين الذين يحاولون انتزاع ما تبقى من مدخرات حياتهم من بنك إينديماك الميت حالياً، تهرز اتزاننا.. النظام البنكي آمن بشكل كامل. لقد سمعنا هذا من الرئيس صاحب سياسة التقطير الاقتصادي (Trickledown).

في الوقت ذاته الذي كان بوش يقدم فيه كلماته المهدئة على جميع شبكات التلفزيون الإخبارية الرئيسية، كان رئيس الاحتياطي الفيدرالي بن بيرنانك في الجانب الآخر من واشنطن، يعطي تخميناً مروعاً غير قابل للجدل:

«الانقباض في النشاط الإسكاني الذي بدأ عام ٢٠٠٦، وما ترافق معه من تدهور في سوق الرهن العقاري، والذي أصبح واضحاً في العام الماضي؛ قاد إلى خسائر ضخمة في المؤسسات المالية، وإلى تضيق حاد في الظروف العامة للائتمان. تأثيرات الانقباض الإسكاني والرياح المالية غير المؤاتية في النشاط الإنفاقي والاقتصادي تضاعفت بسبب التزايد في أسعار الطاقة وباقي السلع، وهذا ما أنهك القوة الشرائية للأسر، وزاد في معدلات التضخم. قبالة هذه الستارة، فإن النشاط الاقتصادي تقدم بخطوات بطيئة خلال النصف الأول من هذا العام، بينما حافظ التضخم على ارتفاعه»..

وسائل الإعلام المتواطئة عمدت إلى جذب الانتباه عن العاصفة النارية المالية التي على وشك أن تحدث لوقت طويل، بما يكفي لتهدئة الشعب الأمريكي وجعله يصدق أنه لا يوجد شيء خاطئ نهائياً. الوضع الاقتصادي رائج.

مرة أخرى بيرنانك رئيس الاحتياطي الفيدرالي:

«الاقتصاد يواجه باستمرار العديد من الصعوبات، من ضمنها الإجهاد الحالي في الأسواق المالية، أسعار المنازل المتهاوية، سوق العمل الذي يضعف، والأسعار المرتفعة للنفط، الغذاء، والسلع الأخرى... الأداء الفاسد للرهن الجانبي في الولايات المتحدة أثار المشاكل في الأسواق المالية الداخلية والعالمية. في الوقت الذي أصبح فيه المستثمرون أقل رغبة بشكل واضح في تحمل مخاطر الائتمان من أي نوع... العديد من المؤسسات والأسواق المالية تترزح تحت ضغط كبير، جزئياً بسبب التوقعات الاقتصادية، وبالتالي التوقعات لطبيعة الائتمان تبقى غير مؤكدة».

بينما قدم بيرنانك ضربة بعد أخرى من مطرخته، كان قائدنا الخلاب مشغولاً بتبادل القصص المضحكة والأوضاع السكنية الصعبة مع أصدقائه في المؤسسات الصحفية في واشنطن.. المسامرة الإعلامية تحولت إلى حفلة جامعية لبوش مليئة بالصفعات والقهقهة.

«لديك سؤال.. تمطمط..(ها، ها، ها)»..

التخمين الصريح والمخيف حقاً الذي قدمه بيرنانك للاقتصاد والذي قرّمه بوش عن طريق اللغو المخادع والتظاهر بالشجاعة، انتصار آخر للمتحمكين في البيت الأبيض، ومع ذلك يجب التنقيب وراء شهادة رئيس الاحتياطي الفيدرالي وتفحصها من أي شخص مهتم بمعرفة حجم السوء الذي أصبحت عليه الأمور، ليستطيع التهيؤ

بعض البنوك بدأت

بتمديد «تخفيض قيم»

من 120 يوماً إلى 160

يوماً، كسباً لبعض

الوقت، لخداع المساهمين

بخصوص حجم خسائرهم

للأوقات الصعبة القادمة.

(يمكن إيجادها هنا: التقرير نصف السنوي عن السياسة النقدية الذي قدمه بيرنانك للكونغرس)..

بيرنانك مرة أخرى:

«في القطاع الإسكاني، النشاط يستمر بالضعف... أسعار المنازل تنهawy، خاصة في المناطق التي شهدت أكبر تزايد في بداية هذا العقد. الانحدار في أسعار المنازل ساهم في المد الذي أصاب إجراءات حبس الرهن. بزيادة كم المنازل المهجورة المعروضة للبيع أدت هذه الإجراءات إلى زيادة الضغط على أسعار المنازل في بعض المناطق.. نظرة عامة إلى مخططات إنفاق رأس المال تشير إلى أن الشركات ما تزال قلقة بشأن الأجواء الاقتصادية والمالية، بالإضافة إلى الارتفاع الحاد في تكاليف الإدخال وعلامات الضيق التي أصابت الائتمان. وهذه الشركات تتوخى الحذر في إنفاقها في النصف الثاني من هذا العام».

السماء الاقتصادية أظلمت بسرعة، ولم يبدل بيرنانك جهداً لإخفاء قلقه.. شهادته كانت قريبة إلى الحقيقة في الوقت الذي تجتث فيه الحقيقة في واشنطن كأنها ورم خبيث.

في جميع الأحوال، فمن الجدير الخوض في خطاب بيرنانك كلمة كلمة، حتى لو لمجرد تعزيز الثقة بأن الاقتصاد على وشك أن يركب المزلجة خارجاً من القرن العالي الذي سوف يثمر في النهاية إلى زوال بريتون وودز.. الاستبدال غير النظامي للدولار على أنها العملة العالمية للادخار، ونهاية الهيمنة الأمريكية قصيرة الأمد على أنها القوة العظمى كلية السيطرة.

الطرح الذي قدمه بيرنانك أكد ما كان يقوله المدونون الاقتصاديون خلال السنوات الثلاث الماضية: النهاية قريبة، أعيدوا ترتيب أمورك.. الاستهلاك الشخصي ينخفض، سوق العمل يضعف، وأسعار الطعام والوقود تحلق عالياً.. قيمة السكن تهبط بشكل عمودي، الأجور راكدة، والبيوت معروضة بشكل كبير، والأسعار المعروضة أقل من الطبيعي.. كل شيء سيئ، ولا عجب أن ثقة المستهلكين في الدرك الأسفل.

«صيف ١٩٣١»... الحذاء الآخر الذي يجب نزعهِ هو سوق الأسهم.

عندما ترتفع أسعار البيع بالجملة للإمدادات والمواد الخام، ولا يستطيع قطاع العمل أن يمرر التكاليف لأن جميع المستهلكين قد وصلوا إلى حدهم الأعلى، عندها تسقط أرباح الشركات بشكل عمودي، وتتحطم أسواق الأسهم بفعل قوة الانهيار.

الصحفي أمبروس إيفانز ريتشارد لخص القضية كما يلي:

«إنه الشعور نفسه في صيف ١٩٣١، حيث أصيبت أكبر مؤسستين ماليتين في العالم بالذبحة الصدرية.. النظام النقدي العالمي يتحطم. لائحة المبادئ التي أدخلتنا في هذه الفوضى أفلست، لا يبدو أن هناك قائداً في العالم يستطيع إدراك المشكلة، ناهيك عن صياغة حل. صندوق النقد الدولي أصيب بالانقسام. وينظري فإنه سيتم تجنب انهيار الدولار بما أنه أصبح من الواضح أن العدوى قد انتشرت عبر العالم، لكننا الآن عند نقطة الخطر القصوى».. (الاقتصاد العالمي في أقصى نقطة للخطر، UK لتغراف)..

«أقصى نقطة للخطر» حقاً.. التشويه المستديم لسوق الأسهم على وشك الحدوث.. تخيل مؤشر داو عند ٦,٠٠٠ وانتظر الحياة الرغيدة! المؤشرات سوف تدخل في الفوضى، ووول ستريت ستصبح شبيهة بأطلال مدينة دريسدن، حيث لا شيء إلا الدخان السام والحديد الملوئ.

مع نهاية ٢٠٠٩ الثيران الكبيرة سوف تخرج من البورصة إلى الشوارع، حيث سيتم ذبحها واحداً بعد آخر.. لن يكون هذا منظرأً جميلاً.

وفقاً لـ«ميرغ نيوز»: «المستثمرون حول العالم يراهنون بأكثر من تريليون دولار على انهيار في أسعار الأسهم».. لكن ليس من المهم حجم الضرر الذي يحصل، فالإعلام سوف يستمر بإطلاق تنبؤاته الدعائية حول الأسواق، بينما يكرر كل العبارات المشوهة والأفكار المشوشة من قائدنا العزيز الذي أفسده الخمر.

.. خطة الإنقاذ، هراء

النظام البنكي مبني على قاعدة من الرمال المتحركة، وقريباً سيبدأ رجال شرطة بوش الآليون المزودون بالهراوات باستخدام الصاعق الكهربائي ضد النساء العجائز والغاز ضد الرجال، بسبب تجمعهم أمام البنوك لسحب ايداعاتهم..

الساخطين على نبيذ تعهاتهم والبحث عن مخرج، وعندما يحدث ذلك، فأسعار الفائدة طويلة الأجل سوف تحلق في السماء، والدولار المريض سوف يتحطم.

إدارة بوش لن تسمح لهذا بالحدوث، مما يعني أن هنري باولسن سوف يضغط باتجاه تمويل طارئ من الكونغرس، ليستطيع إعادة بناء ثقة المستثمر، ويوقف نزف رأس المال الأجنبي.

فيما إذا تم إنقاذ «فاني» و«فريدي» أم لا، فسيضعف ذلك الدولار أكثر بسبب العجز المتزايد في الميزانية، والثقة المتضائلة.

هناك فرصة ضئيلة حقاً أن يستمر الدولار ك«عملة عالمية» لخصها رجل الاقتصاد نوريل روبيني:

«وجود ال (GSEs) المؤسسات المدعومة من الحكومة.. هو جزء كبير من الدعم الحكومي الأمريكي الكلي لرأس المال الإسكاني الذي سيقود في نهاية الأمر إلى إفلاس الاقتصاد الأمريكي. خلال الـ ٧٠ سنة الأخيرة الاستثمار في الإسكان – أكثر صيغة غير مربحة لتكديس الأموال – تم دعمه من الحكومة بـ ١٠٠ طريقة مختلفة في الولايات المتحدة: أرباح الضرائب، الحسم الضريبي على أسهم الرهن، استخدام ال FHA (إدارة الإسكان الفدرالية)، دور هائل لفاني وفريدي، دور لنظام بنك الإقراض المحلي الاتحادي، ومجموعة من التدابير التشريعية والتنظيمية.

الواقع هو أن الولايات المتحدة استثمرت أكثر مما يجب في بناء أسهمها في رأس مال الإسكان المبدد للمال، ولم تستثمر بما يكفي في تراكم رأس المال المادي (معدات، آلات، إلخ) التي تؤدي إلى تزايد إنتاجية العمل، وتزيد في نمو الاقتصاد على المدى الطويل».

فاني وفريدي ارتكبا خطأ جسيماً بانتقالهما إلى سندات الرهن المدعومة في التسعينات. منذ عام ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٧، قفز ملف التهرب في سندات الرهن المدعومة لـ«فاني» من ١٨.٥ بليون دولار إلى ١٢٧.٨ بليون دولار مع نهاية ٢٠٠٧. والأرقام في«فريدي» أعلى من ذلك. لقد علقوا في الدوامة نفسها التي تسببهم نحو الأسفل مثل بنوك الاستثمار، مع بليونات الدولارات من الأصول المالية التي تستمر في فقدان قيمتها شهرياً.

إنه الموت نتيجة ألف جرح..

الخسائر تركت كلا الشركتين المدعومتين من الحكومة تتضوران للمال، تفتشان بجنون عن مصادر جديدة لرأس المال لإعادة بناء الوسادة.. من المؤسف أن الثروات الأساسية الأجنبية تشعر أنها احترقت في عملية إنقاذ سيتفروب ولم تعد موجودة في السوق من أجل بنوك الاستثمار الأمريكية المعدمة.

«ذا إيكونوميست» تسلط القليل من الضوء على مسك الدفاتر المبدع لفاني وفريدي:

«الشركات أصبحت غير راغبة في تقبل ألم أسعار السوق في القروض المقصرة المعترف بها، عندما يفشل المستدينون في الحفاظ على مواعيد التسديد للرهنونات في الصندوق المشترك الذي يدعم القروض المدعومة بأصول مالية، فيجب على فاني وفريدي شراء القرض من جديد، لكن

هذا يتطلب شطباً فورياً في الوقت الذي تعاني أسعار السوق للقروض المدعومة بأصول مالية من الكساد، بدلاً عن هذا، فالتوءمان يدفعان أحياناً الفوائد للصندوق المشترك لإبقاء القرض عائماً»..

هذا لطيف، أليس كذلك؟ ألن يكون رائعاً ألا يضطر الرجال للتفسير لزوجاتهم لماذا ضيعوا رواتبهم على مضمار السباق؟

من الواضح أن هذا جيد بالنسبة لفاني وفريدي: الاستمرار في دفع الفوائد على القروض المدعومة ولا داعي للحيرة.. هذا هو نوع الحسابات اللاأخلاقية التي تحدث في واشنطن دون أن يعترض طريقها أحد، حيث الجميع يتلاعب بالأرقام لإخفاء الخسائر عن حاملي الأسهم أو دافعي الضرائب..

الطريق إلى الخراب:

رأسمالية باولسن الغافلة

شيء ما شديد الخطورة يحدث في الاقتصاد، لكن لا أحد يريد أن يقول ما هو. إنه مجرد انخفاض نمطي في دورة الطلب أو «رقعة خشنة» مؤقتة.

في الحقيقة إنه ليس ركوداً على الإطلاق، إنه انصهار للنظام المالي. والأمر واضح. الاحتياطي الفيدرالي ذو«الجيوب العميقة» يوفر مئات بلايين الدولارات من خلال منشآت البيع بالمراد العلني من أجل أكثر المضاربين جنباً على سطح الكوكب، بنوك الاستثمار. البنوك نفسها التي لا تملك القدرة على تسديد النقود.

لجنة الأوراق المالية والتبادل الأمريكية غيرت القواعد بغش أسهم البنك قبل أيام من تقديم تقرير الأرباح. موهبة أخرى من العم سام في إخفاء الغسيل القذر.

بعض البنوك بدأت بتمديد «تخفيض قيم» من ١٢٠ يوماً إلى ١٦٠ يوماً، لكي يكسبوا بعض الوقت، لخداع المساهمين بخصوص حجم خسائرهم.

لقد تصاعدت الرائحة النتنة للأعمال حتى السماء، وإدارة بوش في السرير معهم، تحضنهم وتمسك بأيديهم.

الشيء المهم أن الاحتياطي الفدرالي اعترف أن المضاربين قد لوثوا النظام المالي إلى حد كبير بسموهم ونفاياهم العشوائية، بعبارة أخرى، «الاقتصاد العقاري» الشرعي قفز بشكل لا سبيل إلى الخلاص منه نحو ٥٠٠ تريليون دولار، في ظل نظام بنكي غير منظم يعمل دون قواعد ودون إشراف، وحتى دون رأسمال كاف.

إنها مسألة وقت قبل موت المريض. النظام البنكي مفلس، متأزم، ولا يملك فلساً واحداً. والاحتياطي الفيدرالي ومجموعة السبع سمحوا لهذه المهزلة بالاستمرار، كأنما لا يوجد ما هو خاطئ.

متى سوف يستيقظ الشعب الأمريكي؟

«أنت تدفع نفودك وتحصل على فرصك».. هذه هي رأسمالية السوق، تعامل معها. ما نراه هو أنواع هجينة من الرأسمالية. «رأسمالية باولسن الغافلة»، خليط من سياسات إنقاذ دافعي الضرائب، تدخل حكومي وسوق حر مرتبط.. إنه خليط سام في أوراق العمليات غير المتضمنة في الموازنة. التجارة المباشرة للمشتقات غير المضبوطة، تجارة شبكات تمويل الصناديق المخفية (dark pool)، التمويل الوقائي المبهم، المحاسبة المراوغة على طريقة«إرنون»، والسندات التي يصعب التلفظ بها والتي تم رمزها في لعبة أصداف رديئة، والتي أدارها رجال الترهات من خريجي هارفرد والمضمونة من الحكومة بنسبة ١٠٠٪.

هذا هو النظام الذي ندعمه بدولارات ضرائبنا، وذلك هو النظام الذي يسحبنا باتجاه الدمار.

هذه ليست رأسمالية يا صديقي.. إنه نظام ملئو بسيرة الشحاذون وأوغاد البنوك الذين قتلوا البطة التي تبيض ذهباً على أمل الحفاظ على خزانة اللحوم في الكوخ في ساحل نيو جرسى طافحاً بخمر «دوم بيريفنون» وفيليه سمك الهيليوت.

لقد خلقوا هذا الكابوس، وحكموا بالهلاك علينا جميعاً.

طالما أننا ندعم النظام القائم سيستمر الاقتصاد بالتخبط، البطالة سوف تستمر بالارتفاع، حبس الرهن سوف يرتفع، البنوك ستستمر بالارتجاف، الدولار المتذبذب سوف يستمر بالانحدار العنيد نحو الهاوية.

لقد آن أوان ترتيب المنزل.. ويمكننا البدء بحرق باولسن!!

■ ■

بعد كل ما قدمه يبحث عن مكان؛

«تياترو» خشبة في البال.. وفكرة!!

◀ مي اسكاف - خاص قاسيون

للمرة الثانية يشدّ تياترو رحاله.. رحاله! بالسخرية الوصف وعبثيته! أذكر ويذكر الكثيرون أننا عندما بدأنا في حي الشهبندر، صغت وتأثرت بتعبير شعري يقدم للطموح والحلم اللذين من أجلهما كان تياترو. كتبت وقتها في البروشور: «صغيرة هي خطواتنا.. صغيرة هي أحلامنا.. نبني قمراً من حوار.. نبني كواكب من ليل الزمان.. ننسج ذاكرة ومكان»، والآن وبعد خمس سنوات تربيكني فجاجة اللغة، أضطرب من صدق الوصف اللغوي. للمرة الثانية يشدّ تياترو رحاله.. رحيله، رحلته، ارتحاله، ترحّله.. أهو التباس في الحلم؟ أم طفرة تنماهى فيها المفاهيم وتختلط؟

ويتحصّنون بها من الثّقه الكامد هناك.. على الضفة الأخرى. وبدأ الحلم الدونكشوتي يكبر ورؤيته تتضح أكثر، ودخله يزداد صفاء وبقيناً .

إلى.. إلى أن بدّلت بيديها هاتين الملك بالملك، وجلبته إلى كرمها . وأرى نفسي هنا مضطرة لعرض ما جعلني أتخذ قرار ترك المكان، والبحث عن مكان آخر، لكثرة الأقاويل والأكاذيب التي تصغرّ من شأن وأهمية هذا المشروع، ومن شأنى وأهميتي في اتخاذ قرار الخروج: «مشروع فاشل وعاجز مادياً»، «ذهبت لأنها عجزت»، «تريد أن تجعل من نفسها شهيدة»، «بدي ربيها»، «حيدّي نفسك أيّتها المحامية الشاهدة عن قول الحقيقة»، لا.. تياترو قرر الرحيل، لأن المكان ورعاته الجدد وهم يضعون سقفاً لتياترو فرضوا سقفاً آخر لم يعد يشبهه، صار يشبه الأمكنة، طرد الناس ظلماً ودون حتى استشارة (وهو السبب المباشر)، فرض الشروط، التهديد بالشرطة، لوي الذراع، قرص الأذن... تياترو سيظل مستقلاً، ولن يفرض عليه أي شرط يشبه الشروط، لن يتنازل عن سعيه لبناء مؤسسة لا تشبه المؤسسات، وتاهيل كوادرفنية تمتلك مفردات لا تشبه المفردات، أو فليتوقف، أقولها بصراحة وصدق لدرجة الشراسة: أنا لست مضطرة بعد هذا المقال أن أدافع عن صفاء وطهرية مشروع أفخر بأنه صار يملك قدرته الذاتية في الدفاع عن نفسه والاستمرار النوعي، حتى ولو كان مقره شوارع دمشق؛ وإنى سأطوي الآن وبعد أن أنهى مقالي هذا صفحة القيل والقال، يكفيني فخراً أنني حوّلت، أو ساهمت بتحويل، مكان كان يثنّ باللاشيء إلى مكان فن، وأقول للمحبين وللمقربين قبل المسيئين: ارفعوا أيديكم عن الدفاع عن تياترو، فأنتم وللأسف تساهمون في تصغير المشروع وتحويله إلى رغبة ذاتية لتصيد الآخر، وإلى أدوات لمآرب شخصية ولقاءات ثرثرة نسوانية، أرجوكم.. تياترو ليس بحاجة لدفاعكم عنه!!.

تياترو ليس مكاناً.. تياترو خشبة بالبال... وفكرة!.

■ ■

● **ممثلة ومؤسسة تجمع «تياترو» المسرحي الذي تأسس في نقابة الفنانين والذي يبحث حالياً عن مقر له**

شؤون ثقافية



مراثي «تياترو»..

جريمة كاملة هذه التي حصلت في تجمع «تياترو» الفني، لا يمكن لصاحب ضمير غضّ الطرف عنها بأي شكل من الأشكال، لأن في ذلك سكوت عن حقّ، وهذا الحقّ حقّ عام، كون المهام التي تتطع لها (تياترو) تندرج في إطار العمل الأهلي الثقافي.

هذا المشروع فرض نفسه على السّاحة الثقافية، يعمل وكّد الشباب القائمين عليه، وعلى رأسهم الممثلة اللامعة مي اسكاف، حيث تحوّل إلى أكاديمية فنية، وفضاء ثقافيّ مفتوح لمختلف الأطياف، ومنبر للعقل والجسد . وهو، كمكان، كما يعرف الجميع، كان تابعاً لاتحاد شبيبة الثورة، ثم صار بناءً مهجوراً، كبيت للأشباح، حتى أعادت تأهيله سواعد الشباب الحالمين بـ«تياترو» مشروعاً ثقافياً علمانياً حرّاً.

خلال ملتقى «شاعرات عربيات» كان الجميع يتساءل: أين مي؟؟ وبعدها بأيام كان الخبر قد انتشر: «مي أصبحت خارج قوس». نعم.. خارج قوس لأن الذين يمتلكون الجورك استطاعوا انتزاع المكان منها . القصة ببساطة، عملية سطو غير أخلاقية في المجال الثقائي، فالذين جاؤوا إلى القنوات (عنوان تياترو)، جاؤوا بحثاً عن الشرعية، ولم ينظروا إلى الأمر إلا بوصفه فريسة.

لكنهم نسوا أن «اللوغو» ليس في مستطاعهم، فهو ورشة تشكّلت في نقابة الفنانين، ولاحقاً أصبح ما وصل إليه، وسعيد ترميم نفسه وسمعته.. سيفعل هذا كله، لكن الخاسر الأكبر هو البلد الذي يأخذونه قسراً إلى الوراء...

«القبطان كركوز»؛

سفينة الفساد المتهالكة



◀ نضال حمارنة

عرض مسرحي ينتمي إلى الناس، إلى عروض الشارع المفتوحة، وربما في الهواء الطلق. اعتمد فنياً في إظهار دراما فكرة النص، التي تدور حول الفساد، على التيمات الشعبية المأخوذة من تاريخ عروض الشارع في بلادنا، كركوز وعيواظ. إلا أن السينوغرافيا أضافت إلى العرض التقنيات الحديثة المتمثلة بالشاشات الثلاث، لتمزج، خاصة الشاشة الخلفية، نتائج المبدع علي فرزات الكاريكاتيرية، لتضيف إلى الأداء التمثيلي التعبير الصامت الذي ينتمي إلى الكوميديا السوداء .

مدى ساعة من الزمن شاهدت عرضاً مكثفاً يتناول أحوال الفساد السياسي والإداري والاجتماعي (نص التركي عزيز نيسين، إخراج السوري زكي كورديلو). العرض لا ينتمي إلى الكوميديا السياسية الرائجة، فهو لم يحرّض المتفرج على التفتيس المجاني، بقدر ما حرصه على حس المتابعة للتييمات الدرامية البسيطة وهي عبارة عن مشاهد، يتناوب في أدائها الممثلون أنفسهم، فكل ممثل، أو ممثلة، أدى أكثر من دور بالتلقائية نفسها، والحميمية المشكلة قطعاً من روح عمل جماعية ظهرت ثمارها جلية وواضحة أثناء العرض.

الفكرة أن الفساد عندما يغدو قيمة عليا ومطلقة بعين ووجدان الفاسد، لا ينجو منه الوطن وأبناء الوطن، فتوقيع الحاكم على قبول «السفينة المتهالكة من ممثل الفساد العالمي الأمريكي» أدى الى ضياع السفينة ومن عليها .. ومن قبل أدى إلى الهدر وإقصاء كل ما هو مناسب في عمله أو مكانه المناسب. قد تكون الفكرة معروفة لدى كل مواطن، لكن أسلوبية العرض، وبساطة طرح الفكرة، وتحويل شخصيات كركوز وعيواظ إلى شخصيات من لحم ودم على الخشبة، إلى تناوبهما في الظهور خلف الشاشة، أي عودتهما إلى الصندوق، صندوق الفرجة كملجأ لهما، أو هرباً من سطوة تداعيات أفعالهما وتقولاتهما، أكسب العرض خصوصية وجمالية.

إن هذا العمل المسرحي مزج الفانتازيا الشعبية بالدراما الاجتماعية والاقتصادية للنص، واستطاع أن يقدم فرجة جديدة، قد يكون فيها بعض الهنات إلا أنها جديرة بالمتابعة والتلقي، ومن هنا لعلي أناشد المخرج كورديلو على العمل على هذه التجربة أكثر فأكثر في أعماله القادمة، فتحن محتاجون لمسرح يتماهى مع الخيال الشعبي في يبتتنا ليعالج قضايانا المعاصرة. ■ ■

أعوذ بالله من «ميكي ماوس» ومن «شاعرة تل أبيب»



◀ قيس مصطفى

العالم ينهار في وول ستريت.. والنفت العربي يلعب لعبة؛ يرفعونه وينزلونه هناك في مانهاتن، فينزلوننا نحن ولا يرفعوننا أبداً.. النفط العربي يلعب بأعصابنا وجيوبنا بالخفة ذاتها التي تملكها أشباح المقابر. المستر بان كي مون، يقول إن الأزمة الاقتصادية العالمية ستكون الضربة الأخيرة التي لا يستطيع كثير من فقراء العالم النجاة منها، وأنها تعرض كل شيء للخطر.. لا تمزح معنا يا «بان»؛ فكل النفط العربي مخصص ومدّخر لمحاربة أفعال «ميكي ماوس» الشيطانية. أعوذ بالله من «ميكي ماوس»؛ كلنا يجب أن يستعيز بالله من «ميكي ماوس»؛ حسب توصيات عباقرة (جمهوريات) النفط العربي.

وول ستريت ليس مرتبط خيلنا، إنه مرتبط نفطنا؛ فهناك يضاربون بنا، فينضرب رأس العالم بالبلاط ويجدران الفقر والجوع.. باي باي للقارة السمراء.. وداعاً أيها المشرفون على الموت في كل مكان. هذا رأس المال الذي يتحدث، فلترفع الأقلام؛ إنه «رأس المال الذي على عقبه» – باستعارة بسيطة لعنوان كتاب إدواردو غاليلانو. إدواردو غاليلانو قصة رائعة عن الجوع أوردها في كتابه «أفواه الزمن» (ترجمه صالح علماني): قدم روائتك للوقائع أمر القاضي. ويبدین على ملامس الآلة الكاتبة، دوّن كاتب المحكمة أقوال المتهم، المعروف بلقب«البرغي» المقيم في مدينة ميلو، الراشد، الوضع الاجتماعي عازب، والمهنة عاطل عن العمل.

المتهم لن ينكر مسؤوليته عن الجناية المنسوبة إليه.. أجل، فهو قد خنق دجاجة ليست ملكاً له . وقال متعللاً: «اضطررت إلى قتلها، فمذّن زمن ويطني الخاوي يصفر . ثم أضاف: لقد فعلت ذلك دفاعاً عن النفس، يا سيدي القاضي». كان أبوذر الغفاري أكثر صرامة في هذا الشأن:

«عجبت لرجل لا يجد قوت يومه فلا يخرج شاهراً سيفه إلى الناس».

أي الدجاجات سنخنق، وبأي سيف، في الوقت الذي يقوم به السيد جورج بوش بتأميم المصارف؟ لم يبق له إلا أن يحمل البندقية وينصر المظلومين مثل غيفارا.. هل يصدق أحد أن جورج بوش صار شيوعياً!.. ولم لا؟.

كان بوش أثبت ذلك قبل الأزمة الاقتصادية العالمية؛ حين أمم لإسرائيل مخازن أسلحتها لقتلنا . دائماً كانت أمريكا تؤمم للأحلاف والتكتلات والقوى كل مشاريعها الموضوعة في الأدراج والمعدة سلفاً لسلبنا؛ وذلك بالتعاون مع جمهوريات النفط العربي.. في مسلسل موتنا الذي لا ينتهي.. ألا من فتوى واحدة ضدّ شيوعية جورج بوش الجديدة، أم إنهم مازالوا يعتبرونه صاحب إرادة الله على أرض العرب؟!

حين كان في البلدان العربية شيء يؤمّم، كانت أمريكا ومريدوها وأتباعها يعتبرون المؤمنين زنادقة؛

أخطاء بالجملة

في إعلان خارطة مهرجان دمشق السينمائي

◀ رائد وحش

المدير العام لمؤسسة السينما، ومدير مهرجان دمشق السينمائي، وضع نفسه في دائرة لا تليق بمسؤول ثقافي، فما بدر عنه في المؤتمر الصحفي الذي عقد في صالة الكندي لإعلان خارطة مهرجان دمشق السينمائي الدولي السادس عشر بتاريخ ٢٧ / ٢٠٠٨، كان بمثابة حرب تصفية.

بدأها بمعركة استباقية على الصحافة، فهو أعلن بعد انتهائه من عرض خارطة المهرجان عما يراه مآخذ سوف تكتبها الصحافة لاحقاً، ومن باب الدفاع عن عمله علق على بعض النقاط، التي عادة ما تتأثر، مع أن لمن يثيرها، وبالأخص الصحافة، كامل الحق في ذلك، وتلك المسائل من قبيل شرعية المهرجان في بلد بلا إنتاج سينمائي تقريباً، وضرورة العمل على الإنتاج بدل (الاستعراض)، والأخطاء التقنية التي تفرض نفسها .. وما إلى ذلك، لكن حالة الانفعال جرته إلى الانزلاق نحو مهاو ذاتية، لا محل لها من الإعراب هنا، حيث استُخدم الحديث عن نفسه بصيغة الغائب، قائلاً إن محمد الأحمـد فعل كذا، ومحمد الأحمـد قام بكذا .. ناسيا أن (محمد الأحمـد) لم يفعل كل ما فعله لولا وجوده على رأس إدارة مؤسسة السينما. ثم إن العمل في مؤسسة، الحكومية منها على وجه الخصوص، لا يستوجب حصر الإنجاز بشخص، لأنه عمل فريق وجماعة ..

وسوى هذا فاجأنا هجومه الكاسح على بسام كوسا، الذي وصفه بـ(الصديق العزيز سابقاً)، على خلفية خلافهما المعروف الذي

قرأنا أخذه ورده في الصحف المحلية، كذلك كانت تصريحاته بخصوص (الصديق العزيز سابقاً)، أيضاً، الصحافي نديم جرجورة، الذي اعتبر انتقاداته، على ما للصحافي من حق النقد، مجرد افتراءات.. الأسوأ هو هجومه الكاسح على المخرج محمد ملص، الذي راح يقلده في لهجته وطريقة كلامه، على المنبر وبالفم الملآن،

مستخدماً كلمة:(أبوي)..

نربأ بالمدير العام لمؤسسة السينما هذا الأسلوب، لأن المؤسسة والمهرجان ليسا ملكا خاصا بشخصه، وقيمة العمل الثقافي تكبر أكثر في عملية النقد، لا في الإرهاب والوعيد .. والسخرية!!

raedwahash@kassioun.org

فراغنة الدراما السورية

◀ منار ديب

قبل سنين، وفي عقد التسعينات تحديداً، تحول عدد من النجوم السوريين إلى مدراء شركات إنتاج، وقد عني ذلك أن يمنحوا أنفسهم جميع أدوار البطولة، خصوصاً في أعمال فيها الكثير من معاني البطولة، فاكتمسوا صفات فوق بشرية، وتحولوا بين عشية وضحاها إلى عمالقة، يقومون بأعمال خارقة ويظهرون مقدرات جبارة، ويبدو أن هذه الصفات المتعلقة بشخصيات متخيلة انعكست على مؤديها، فبدأ الفنان القادم من خلفية يفترض أنها ثقافية يتخذ صورة الرجل النافذ، ويفضل أن

ينادي بالمعلم و«أبو فلان»، ومع مراكمة المزيد من الثروة والانخراط في مشاريع استثمارية تتعلق بلوازم الدراما أو بالمعدة، خلق هؤلاء لأنفسهم وسطاً جديداً من عليـة القوم والرجال الأقوياء، وانتقموا من سنوات الحرمان والبهدة. أحد النجوم والقادم من خلفية اجتماعية متواضعة، لم يعد يلعب إلا أدوار الملوك والقادة أو الشخصيات الارستقراطية، وكأنه يحاول أن ينسى نشأته وكأنها عار، دون أن يدرك أن ما يقدمه هو مجرد أدوار وشخصيات مكتوبة على الورق، بل إنه صار يتصرف بمنطق هذه الشخصيات، فتحول إلى منظر سياسي مفرغاً ما في جعبته من كليشيهات قديمة بعد أن توقف عن القراءة مع إدراكه المجد والشهرة. نجم آخر منحه دور شعبي شهرة هائلة، وتزامن ذلك مع نجاح أدوار أخرى له، إلا أنه لعن هذا العمل الشعبي بعد أن استبعد منه، لكنه لم يخرج منه تماماً، فأوجد له



بديلاً أكثر عصرية، وكان على المستوى الشخصي يأخذ هيئة ديك أو طاووس، مؤخراً دعى للمشاركة في ندوة وأمام إلحاح المنظمين المتتالي والمستمر عليه لتأكيد مشاركته، علق غاضباً أنه لن يشارك في حفل جوائز الأوسكار على أي حال، وحين حضر إلى المكان ورغم أن ابتهامته كانت إلى أذنيه، إلا أن القائمين على الندوة طلبوا من صاحب سيارة بمواصفات معينة أن ينقل سيارته ليتمكن النجم الكريم من ركن سيارته مكانها، أما صاحب السيارة فبإمكانه أن يذهب بها إلى مكب النفايات. ممثل أدوار ثانية ورابعة تحول إلى نجم بين عشية وضحاها، خاصة أنه عاش طبعاً شخصية لعبها، فصار القبطاني في الحياة والفن، وفتح شركة إنتاج ومطعماً، أسوة بزميلين له أحدهما لم يكن يجيد إلا البكاء بلا سبب، وصار بطل أعمال من إنتاجه، والآخر يواصل ممارسته لتجارة العقارات في الخليج، متصدراً أعمالاً بدوية حتى نسينا أنه ممثل سوري.

ويبقى موضوع الحوريات اللواتي تحولن إلى منتجات بحاجة إلى معالجة مستقلة، إلا أن بعض نجومنا الأحياء ينسون أنهم شخصيات عامة يجب أن تكون قدوة، وأن كنز الذهب وإن كان شائناً يخصهم، إلا أن مشاهدة أعمال رديئة أمر يخصنا، ومتابعة تمثيل صادر عن عقد شخصية أمر لسنا مسؤولين عنه، وإن كان من شيء يضمن الخلود، فهو ليس التحنيط في قبور مذهبة، بل قدر من الصدق والتواضع واحترام ذكائنا.

■ ■

الخروج إلى الهواء الطلق

ضمن فعاليات الأسبوع الثقافي المغربي الذي تنظمه وزارة الثقافة في سورية بالتعاون مع وزارة الثقافة المغربية، قدمت فرقة «أبعاد» مسرحية «نيكايتيف» للمخرج عبد المجيد شكير المأخوذة عن نص «مكان مع الخنازير» للكاتب الجنوب أفريقي أنول فوجارد على مسرح الحمراء في دمشق.

تحدث المسرحية عن الجندي بافل نافروفسكي(مصطفى قيمي) الذي قرر الهروب من ساحة المعركة والعودة إلى منزله، ويقرر الاختباء في زريبة الخنازير لمدة طويلة حتى بدأ يشعر بوجود عامل مشترك معهم، غير أن قذارة المكان وتوقه إلى الحرية جعله يسترجع إنسانيته ويقرر الاعتراف بهروبه من ساحة المعركة في عيد النصر، ولكنه يجد أن بذلته العسكرية قد مزقت، وبالتالي يقرر البقاء في الزريبة وتذهب زوجته براسكوفيا (عائشة مناف) - التي كان دورها يقتصر على سرد بعض التفاصيل التي رافقت حياة بافل - تذهب بدلاً منه للحفل على بقاء فرضية موته في الحرب، إلا أن وجود فراشة في احد الليالي في الزريبة يحرضه على الخروج من هذا المكان القذر، وعندما يطلب من زوجته ذلك توافق شريطة أن يتكرر بزي امرأة ويوافق على هذا الطلب، ولكنه في النهاية يقرر أن لا يعود إلى ذلك المكان مهما كانت النتائج بعكس الزوجة التي قررت



البقاء، ولعل المخرج استطاع أن يتوصل إلى خلاصة النص من خلال ٧٠ دقيقة من العرض، بعد أن كانت مدة عرضه كاملاً تقارب الأربع ساعات، إلا أن قدرة الممثلين على تشخيص النص المعد استطاعت أن تلي شروط العرض، وبما أنها المرة الأولى التي تزور بها فرقة «أبعاد» سورية فقد لاقى العرض قبولاً من الحضور الذي كان ممتازاً بالنسبة لعرض لم يتم الإعلان عنه إلا في بهو مسرح الحمراء فقط، مما يجعلنا نتساءل إلى متى ستبقى مثل هذه الأمور تسيطر على فعالياتنا الثقافية.

■ ■

جوليا تضيء ليل دمشق

◀ وائل قيس

استضافت الأمانة العامة لاحتفالية دمشق عاصمة الثقافة العربية الفنانة اللبنانية جوليا بطرس في قلعة دمشق لهذا العام. لقد استطاعت جوليا بطرس أن تضيء ليل دمشق بأغانيها المترمة، وكعادتها قدمت حفلاً مليئاً بروح الحب والثورة والأمل، والفن الذي يعبر عن التزام الفنان لقضايا الوطن والمواطن، ورغم أن الحفل تخلله بعض الأغاني الوطنية إلا أنه غلب عليه الأغاني العاطفية. وقد استمتع الحضور بما قدمته من أداء تعود عليه. افتتحت الفنانة الحفل بأغنية عن لبنان، ثم قدمت بعضاً من أغانيها المعروفة، كذلك قدمت أغنيتين جديدتين هما «على ما يبدو»، «خلص انتھينا»، وقد تفاعل الجمهور بشكل كبير مع هاتين الأغنيتين، وعند انتهاء الحفلة وخروج جوليا من المسرح، وقف الجمهور وبدأ بالهتاف باسمها مما اضطرها لأن تعود وتؤدي أغنيتها «انتصر لبنان»، «أحبائي»، ومن ثم قامت بأداء «صولو» لأغنية «شمس الحق» التي طالب بها الجمهور، لأنها لم تكن مدرجة ضمن برنامج الحفل، وقد رافقتها اوركسترا مؤلفة من ٥٠ موسيقياً ومغنياً، والجدير بالذكر أن جوليا أنتجت عملاً إنسانياً بعنوان «أحبائي» بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز ٢٠٠٦، وخصصت عائداته التي قارب ٣ ملايين دولار لعمائل وأسرى الشهداء الذين سقطوا دفاعاً عن لبنان.



لا تنس.. هناك أيضاً عبقرية قراءة !

◀ خليل صويلح

أحدهم قال مرة: «إن الفيلم الجيد هو الذي تتذكر لقطة منه وليس الفيلم بأكمله»، وكذلك الحال بالنسبة للكتاب. هناك إذا مشهد أو عبارة يرافقان المرء في حياته كجزء من ذاكرته الشخصية. عبارة تمنحك شحنة لمقاومة الخذلان والخسارة، وتساعدك على عبور مآزق الحياة بشجاعة مفاجئة. إنها تشبه من يحضنك بعنف، وأنت في أقصى حالات العزلة. من يتذكرك برسالة أو هاتف لم تكن تنتظره، من مكان ما من العالم، ورائحة الشوق تغلف صدى الصوت ولهفته.

في فيلم ألماني بعنوان «الخطيبة»، تزج البطلة في السجن في الفترة النازية، وخلال فرصة التنفس في فناء السجن، تكتشف السجينة وجود سجادة من العشب في زاوية الفناء، نبئت في المساحة التي تتسلل منها الشمس. تقترب منها، وتخلع حذاءها وتلمس بأسفل قدمها وأطراف أصابعها العشب بشغف

وشهوة، وكأن اللون الأخضر هو الخيط الرفيع الذي يربطها بما هو خارج أسوار السجن. اعتبر هذا المشهد قصيدة كاملة، وأتذكره على الدوام، رغم أنني نسيت بقية تفاصيل الفيلم. لكل شخص مفكرته الخاصة وعباراته المفضلة. البعض يحفظ عبارات شائعة ومموجة لفرض استعمالها مثل «أن تشعل شمعة خير من أن تلعن الظلام». عبارة جميلة لكنني لا أحبها بعد أن صارت ماركة مسجلة، يرددها من لا يمتلك شمعة في الأصل، وقس على ذلك. لن أكرر عبارة النفري التي ابتدأها مثقفو الحداثة الجديدة «كلما اتسعت الرؤيا ضاقت العبارة»، علماً أن غالبيتهم لم يقرأ النفري أصلاً.

من بين مئة بيت شعر أو معلقة كاملة، سيبقى بيت شعر واحد أو أكثر للممتني وعنترة وامرئ القيس، هو بيت القصيد. أو البيت العابر للأزمنة والشعرية.

لست ممن يكتبون عبارات مفضلة في دفاتر خاصة، إنما استوقفتني جملة ما في كتاب ضخم، وأنسى ما عداها.

أحياناً أضع تحتها خطاً كي أعود إليها مرة أخرى، فهي بشكل ما أصبحت جملي وليست جملة الكاتب الأصلي، طالما أنها قادتي في لحظة ما إلى منطقة خاصة تلامس شيئاً غامضاً في روحي، وكأنها فتحت أبواباً مغلقة أمامي.

في جولتي الاعتبارية بين الكتب، سأتوقف عند محطات، سبق وأن سافرت إليها وتوقفت عندها بحنين ودهشة، أو كما يقول أنسي الحاج «كلمات سكاكين، جمل شفرات، تقطع بها علاقة».

ستكون محطتي الأولى، قراءة استعادية له «خواتم» أنسي الحاج، وهي على أية حال وليمة باذخة.

ما سأختاره من هذه الخواتم، هو ما يذكر الأصابع بملمس الذهب:

– ما من فرق بين الشعر والحب إلا كون الأول كلام الصمت والآخر فعله.

– مما أبحث عنه في الأدب الايروتيكي قلم امرأة (امرأة حقاً لا اسماً مستعاراً لرجل) تكتب عن نفسها وعن الرجل بدل أن يظل الرجل يكتب عنها ويلسانها.

– اليد أعمق من الفم.

– تحنين الرأس كي ترى الأرض وجهك فتعرف أنها ليست

دائماً سطح الجحيم.

- شمسك الليلية تخفي أرضي وتظهر سمائي.
- معاصرونا هم دائماً ثقلاء.
- هناك أيضاً عبقرية قراءة، لا تنس.
- أجمل الشعر لا ما تضيأً علت صلته بالكلام العادي فحسب بل ما اخترع لغته مستعيداً بها زمام الفعل بالسحر.
- الهواء النقي يهب من أقبية العقل الباطن.
- في حميمية بعض اللحظات وبساطتها من الأبدية أكثر مما في الملاحم والأساطير «أبدية الغرفة»، لا تلك الأفقية. أبدية النظرة العابرة. اللمسة الحارقة. أبدية دقات القلب، الأنفاس.
- لا تطرب لصوتك لئلا تعكر طربي به.
- ينبع الشعر ممن لا يدركون معاني كونهم شعراء.
- لا قيمة لشيء مما نكتبه ما دمنا نعتبر أن سلامتنا الشخصية أغلى من الحقيقة.
- يذوبون من رقة الكذب.
- كلمات سكاكين، جمل شفرات، تقطع بها علاقة. وكلمات دروع نصد بها أمواج الآخرين، تحميننا من محبتهم...

khalil.s@scs-net.org